

النتائج التنموية لحظر الربا
في ظل الاقتصاد الحقيقي
"دراسة فقهية اقتصادية معاصرة"
إعداد: د. علي سيد إسماعيل
مدرس الاقتصاد الإسلامي والمعاملات
قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب
جامعة المنيا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا للإيمان، وحثنا من المخالفة والعصيان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الواحد الديان، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله خيرة الإنس والجان.

وبعد:

فقد انتهى المسلمون في عصر الرسالة عن التعامل بالربا؛ لأن الله حرمه؛ إيماناً منهم وتصديقاً بما جاء به العليم الخبير، وكانوا يعرفون من أسباب تحريمه أنه ظلم، وأكل لأموال الناس بالباطل، وأن الله يحمقه^(١)، ولم يكونوا يدركون حكم الشرع

(١) قال الأزهري: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾. أي: يستأصله، ويذهب نماءه، وبركته. يُنظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدي، دار الطلائع، ص ١٥٩. وقال ابن عباس: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾. أي: ينقصه. يُنظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل

وأسراره، فضلاً عن آثاره الاجتماعية والاقتصادية على الفرد والمجتمع؛ لأن ثقافتهم وفكرهم الاقتصادي لا يؤهلهم لمعرفة مفاصد الربا، وآثاره على الاقتصاد كما هو الحال اليوم^(١).

من أجل ذلك حمل هذا البحث عنوان: (النتائج التنموية لحظر الربا في ظل الاقتصاد الحقيقي: "دراسة فقهية اقتصادية معاصرة")؛ ليوضح ما سيكون عليه الحال والمآل إذا تم حظر الربا من معاملاتنا الاقتصادية المختلفة على مستوى الأفراد والمجتمعات، بين الشعوب وبعضها، وبين الدول وبعضها. لا سيما أننا ضعفنا وفقدنا توازننا في هذا العالم الربوي العنيف، ولم يعد لنا من نجاة إلا إذا تخلصنا منه، ودخلنا في نظام تعاملي غير ربوي؛ لكي ننقذ أموالنا، ونستعيد توازننا^(٢).

ومن ثم فالأولوية المصيرية الآن هي ضرورة حظر الربا بكل صوره وأشكاله، وإلغاء كل المعاملات القائمة عليه، واستبدال نظام اقتصادي بها، يقيم السياسات الاقتصادية على قواعد ومفاهيم مالية صحيحة، تجعل الإنسان مقيداً في تصرفاته المالية، وتشعره بأنه مستخلف في مال الله الذي آتاه، ومحاسب عليه في الكسب والإنفاق^(٣).

آي القرآن)، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ٢٠٠١م، ٤٥/٥.

(١) آثار الربا الاقتصادية، عبد المجيد عبدالله عبد المجيد دية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، مج ٢٤، العدد ٧٦، مارس، ٢٠٠٩م، ص ٣٣٦.

(٢) الربا وخراب الدنيا، حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٧٥.

(٣) دور النظرة الإسلامية للربا في الوقاية من الأزمات الاقتصادية، إحسان سمارة، (بدون بيانات نشر)، ص ٢.

وتحريم الربا ليس لأجل التحريم، وإنما لما يترتب على التعامل به من المضار المختلفة^(١)، فالتشريع الإسلامي لم يُحرم شيئاً إلا لأنه ضار في نفسه، أو لغلبة ضرره، وللربا مضار تحققت في الواقع العملي، ولعل هذه المضار من بين الأسباب التي اقتضت حكمة العليم الخبير تحريمه من أجلها^(٢).

يقول أستاذنا العلامة عبد الكريم الخطيب: "وكان طبيعياً أن يتدخل الإسلام في هذا الضرب من المعاملات الجائرة، التي تغتال الضعفاء، وتمتص عصارة الحياة فيهم، وتقطع أواصر الرحمة، والأخوة بين الناس والناس"^(٣).

وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية الربا من أكبر الجرائم الاجتماعية، والدينية، وشنت عليه حرباً لا هوادة فيها، وأوعد القرآن الكريم المتعاملين به عذاباً أليماً، في الدنيا والآخرة^(٤)، كما ذكر علماء الإسلام في حكمة تحريم الربا وجوهاً معقولة، كشفت الدراسات الحديثة وجاهتها، وأكدتها، وزادت عليها^(٥).

يقول الشيخ ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): "وَلَا شَيْءٌ فِي الْعُقُودِ أَشَدَّ تَدْقِيقًا، وَاعْتِنَاءً بِالْقَلِيلِ، وَخُصُومَةً - مِنَ الرَّبَا"^(٦).

(١) الربا وآثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مختلف الديانات المؤمنة والكافرة، فاضل عياش الحمود، مجلة دراسات يمنية، العدد ٨٠، ص ٢١٣.

(٢) الربا في الاسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ع ٥٠، أكتوبر، ١٩٨٦م، ص ٤١.

(٣) بحث في الربا: أنواعه وأحكامه، عبد الكريم الخطيب، أضواء الشريعة، السعودية، ع ٥٤، ١٩٧٤م، ص ١٠٠.

(٤) روائع البيان تفسير آيات الأحكام، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠م، ١/٣٩٤.

(٥) الربا من البيوع الفاسدة، هيئة التحرير، مجلة العدل، السعودية، مج ٤، ع ١٣٤، ٢٠٠٢م، ص ١٩٠.

(٦) حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن معظم بن منصور المعروف بـ «ولي الله الدهلوي» (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥م، ٢/١٦٥.

ونحن لم نسق هذا الكلام كي نثبت صدق ما جاءت به الأديان السماوية، لا سيما الإسلام؛ لأنها لا تحتاج إلى أدلة على الصدق، وهي حاكمة على الأزمان، وليست بمحكومة لأحوالهم، ما سلم منها وما خبت، بل سقناه لنثبت لأولئك الذين غرّتهم المدنية الحاضرة بزخرفها، وظنوها خيراً لا شر فيه^(١).

أهمية الدراسة والباحث على تناولها:

تأتي هذه الدراسة لتؤكد أن على الربّاء بلاء هذا العصر، ومرض دفين يُذهب المال ويقلله، وهو آفة من الآفات، إذا أصابت الاقتصاد فإنها تنتشر فيه انتشار السرطان في جسم الإنسان، فهو وإن كان زيادة في الحال إلا إنه نقصان في الحقيقة.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع الربا، والإسهام في طرح حلول عملية، وتطورية؛ للتخلي عن التعامل به أخذاً وإعطاءً؛ حيث تظل قضية الربا قائمة ما لم يبذل المخلصون من الاقتصاديين المسلمين جهدهم المركز والمستمر في توضيح الحكمة الإلهية السامية التي استدعت التهديد بإعلان حرب الله ورسوله على المجتمع الذي يقيم معاملاته على النظام الربوي؛ ذلك لأن ما يعلنه الفقهاء من علل خلف تحريم الربا ما يزال لا يرتقي بعد إلى حد إجماع المكابرين، ومن ثم فالقضية سوف تظل غير محسومة لدى بعض المسلمين^(٢)، ما لم تعرض آثار الربا، وأخطاره، وأضراره من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، وها نحن بصدد هذه الغاية في هذا البحث.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن الله - جلا وعلا - حرّم الربا، ومنع الناس من التعامل به؛ لما فيه من الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل، بالإضافة إلى الآثار

(١) بحوث في الربا، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت)، ص ٤٩.

(٢) الربا بين الفقهاء والاقتصاديين، أحمد النجار، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٤٩، أغسطس،

١٩٨٦م، ص ٤.

العظيمة، تبعًا لتطور العمليات الاقتصادية، ومنها: سوء توزيع الثروة، وإهدار الموارد الاقتصادية، وضعف التنمية الاقتصادية والاستثمار.

ومنهج الإسلام هو كفاء، وشفاء، ووفاء، ووقاء، والربا تخريب للاقتصاد بالمفهوم الاقتصادي^(١)، فله أضرار جسيمة، وعواقب وخيمة، والدين الإسلامي لم يأمر البشرية بشيء إلا وفيه سعادتها، وعزّها في الدنيا والآخرة، ولم ينهها عن شيء إلا وفيه خسارتها في الدنيا والآخرة^(٢)، والربا - بجميع صورته، وأسمائه، وأسباب كسبه - مُعطل للنشاط الاقتصادي، وظالم للآخذ والمعطي معًا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسجيل دقيق للنتائج التنموية لإلغاء الربا وحظره من معاملاتنا المعاصرة؛ حيث إنه يفضي إلى مفساد وأضرار خطيرة، تهدد الإنسانية في جميع مجالات حياتها: الأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ فالحكمة من تحريم الربا ستبدو واضحة جلية إذا ما تبعنا المفساد التي يفضي إليها التعامل به^(٣).

والمطلوب منا ومن غيرنا من جموع الباحثين، فضلاً عن المتخصصين من الاقتصاديين - أن يُسخرُوا جُهدهم وطاقتهم، ويجددوا منطلقاتهم، ويعكفوا نحو تحليل وتوضيح الحكم الإلهية من تحريم الربا، وليحققوا بذلك غرضين^(٤):

(١) تحريم التعامل بالربا، محمد كمال فراج، مجلة التوحيد، القاهرة، ٦٤، جمادى الآخرة، ١٩٨٢م، ص ٤٢.

(٢) الربا: أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن علي بن وهف القحطاني، تقديم: صالح الفوزان، مؤسسة الجريسي، الرياض، ص ٧١.

(٣) أنواع الربا، جهاد عبد الله حسين أبو عويمر، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ٦٢٤، محرم، ١٩٨٨م، ص ١٩.

(٤) الربا بين الفقهاء والاقتصاديين، مرجع سابق، ص ٤.

- **الغرض الأول:** أن يخرجوا للعالم . في جلاء ووضوح . روعة الحكم التي تكون خلف التوجيهات والتعاليم التي وردت على سياسة المال والاقتصاد في الإسلام.
 - **الغرض الأخير:** أن يضعوا بين يدي فقهاء الشريعة المادة الواضحة التي تيسر لهم طريق الإجماع على ما يختلفون عليه أحياناً؛ لغموض المقصود منه.
- فرضيات الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من بضع فرضيات أبرزها:

- الأمر الذي يجمع عليه الاقتصاديون التسليم بأن هناك استحالة اعتقادية في أن يحرم الله أموالاً تقيم الحياة البشرية، ولا تتقدم إلا بدونها، وهذا يدحض الوهم الذي نجح المرابون في بثه وتمكينه، عندما صوروا الربا على أنه ضرورة للنمو الاقتصادي والعمراني، وأن النظام الربوي هو النظام الطبيعي.
- النظام الربوي مفسدة أخلاقية، واجتماعية، واقتصادية، يؤدي . من ضمن ما يؤدي إليه . بالمجتمعات البشرية إلى الهلاك والدمار.
- النظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة، وهذا ما توصل إليه أساتذة الاقتصاد العالمي، وأثبتته التجارب، والأزمات الاقتصادية.
- آثار الربا، وأضراره، ومفاسده . التي اكتشفها الناس اليوم نتيجة تطور العمليات الاقتصادية وتعقدتها . تؤكد أن تشريع الله في الربا معجز، ولا يستطيع أحد أن يأتي بمثله.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، القائم على الاستنباط، والتحليل، والمقارنة بين بعض الجزئيات، وبعضها، من خلال العودة إلى المصادر، والمراجع، والبحوث، والدراسات، وكل الأدبيات العلمية الحديثة، مع محاولة استقصاء أمهات الكتب الإسلامية، التي تعرضت لموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

أما عن حُطة الدراسة فقد قسمتها إلى مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع.

تناولت في المقدمة: أهمية الدراسة والباحث على تناولها، وإشكالياتها، وأهدافها، وفرضياتها، ومنهجيتها، وخطتها.

أما التمهيد فقد حمل عنوان: (حول ماهية الربا: مدخل حول الإطار المفاهيمي)، وعرضت فيه لتعريف الربا (في اللغة - في الاصطلاح الشرعي - في الاصطلاح الاقتصادي - في الاصطلاح القانوني)، والألفاظ ذات الصلة بمصطلح الربا: (الفائدة - الربح - البيع - الأجر - العلة - العائد)، وأقسام الربا، وحكمه، والحكمة في تحريمه، ونشأة التعامل بالربا وتطوره.

وأما عن مباحث الدراسة الثمانية، فقد عرضت الآثار التنموية لحظر الربا في ظل اقتصاد حقيقي، يهتم بإنتاج السلع والخدمات فعليًا، بدلاً من ذلك الجزء المعني بالشراء والبيع في الأسواق المالية، وجاءت كالتالي:

المبحث الأول: الحفاظ على وظيفة النقود وسلامتها، وزيادة سرعة دورانها، وعدم اكتنازها، وتوسيع حجم المبادلات بها في ظل اقتصاد حقيقي.

المبحث الثاني: الإسهام في التخلص من ظاهرة التضخم والغلاء الفاحش للسلع والمنتجات في ظل اقتصاد حقيقي.

المبحث الثالث: توقف عملية تعطيل أموال المسلمين والتحرز من استخدامها بصورة عكسية عليهم وإضرارهم بها.

المبحث الرابع: التخلص من سياسة التبعية وذُل الاستعمار الفكري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والعسكري.

المبحث الخامس: الحد من زيادة الأعباء على المستهلكين والمطحونين وذوي الطبقات الفقيرة.

المبحث السادس: التخلص من الركود والكساد المحليين والعالميين.

المبحث السابع: القضاء على ظاهرة الطبقة المالية والمجتمعية وسوء توزيع الثروة؛ لبناء استقرار المجتمع الإسلامي وتقدمه.

المبحث الثامن: التوجه نحو المشروعات المنتجة والاستثمارية في ظل اقتصاد حقيقي.

أما الخاتمة فقد عرضت فيها لأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

وأخيرا فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد

حول ماهية الربا: مدخل حول الإطار المفاهيمي

أ. ماهية الربا:

١. تعريف الربا في اللغة: الربا في اللغة هو الزيادة على الشيء، قال ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): "تَكَرَّرَ ذِكْرُ الرَّبَا فِي الْحَدِيثِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الزِّيَادَةُ"^(١)، يقال: ربا المال: زاد، وربا الشجر: نما وزاد، وأرْبَى على الخمسة، أي: زاد عليها^(٢)، جاء في مختار الصحاح: "الرابية: ما ارتفع من الأرض، قال الفراء في قوله وَعَجَلٌ: ﴿فَأَخَذَهُمُ أَخَذَةً رَابِيَةً﴾"^(٣). أي: زائدة، كقولك: "أربيت"، إذا أخذت أكثر مما أعطيت"^(٤).
إذن أصل الربا الزيادة، إما في الشيء نفسه، وإما مقابله، كدرهم بدرهمين، وهو في الشرع: الزيادة على أصل المال من غير عقد تباع^(٥)، ويطلق الربا على كل بيع مُحْرَمٍ أَيْضًا^(٦).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، محمد بن عبد الكريم بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد

الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ٢/١٩١.

(٢) المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، ١/٢١٧.

(٣) سورة الحاقة، الآية (١٠).

(٤) مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ،

ص ١١٧.

(٥) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ،

١٤/٣٠٥.

(٦) يراجع: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار الهلال، (د.ت)، ٨/٢٨٣، وتاج اللغة وصحاح

العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠م،

٦/٢٣٥٠، والتوقيف على مهمات التعريف، عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة،

ط ١، ١٤١٠هـ، ص ١٧٣.

٢. تعريف الربا في الاصطلاح الشرعي: اختلف الفقهاء في تحديد معنى الربا؛ تبعًا لاختلافهم في مدلوله عندهم، وفي السطور التالية نسرد تعريف المذاهب الفقهية الأربعة له.

- أولاً: عند الحنفية: فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال^(١).
 - ثانيًا: عند المالكية: ذكر المالكية أن الربا يوجد في شيئين: في البيع، وفيما تقرر في الذمة من بيع، أو سلف، أو غير ذلك^(٢).
 - ثالثًا: عند الشافعية: اسم لمقابلة عوض بعوض مخصوص، غير معلوم التماثل، في معيار الشرع حالة العقد، أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما^(٣).
 - رابعًا: عند الحنابلة: الزيادة في أشياء مخصوصة^(٤).
- والحاصل من تعريف الربا عند المذاهب الأربعة اختلافهم في معنى الربا؛ تبعًا لاختلافهم في مدلوله عندهم، ولكنه لم يخرج عن كونه فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال.

٣. تعريف الربا في الاصطلاح الاقتصادي: يعرف الربا في الاقتصاد بأنه اقتضاء فائدة باهظة على القروض، أو اقتضاء سعر فائدة يزيد على ما يسمح به

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٣١٣هـ، ٨٥/٤، البنية في شرح الهداية، محمد بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م، ٢٦٠/٨، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، ضبطه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م، ١٣٥/٦، رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م، ١٦٨/٥.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م، ١٤٨/٣.

(٣) المجموع، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م، ٢٥/١٠.

(٤) المغني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٨م، ٣/٤، الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا، دار الكتاب العربي، (د.ت)، ١٢٢/٤.

القانون^(١). أي: أن الربا في الاصطلاح الاقتصادي يعني: الربح غير المشروع، الذي يكسبه الدائن من المال الذي يقرضه للغير.

٤. تعريف الربا في الاصطلاح القانوني: يعرف الربا في القانون على أنه الفائدة التي تتجاوز الحد الأقصى الذي رخص به القانون^(٢). أي: أن الربا في الاصطلاح القانوني يختص بربا القرض، مع اشتراط توفر الدائن على الربح الفاحش.

ب. الألفاظ ذات الصلة بمصطلح الربا:

١. الفائدة: عبارة عن مبلغ يدفع مقابل استخدام رأس المال، ويعبر عنه عادة كمعدل أو نسبة مئوية (سعر الفائدة)^(٣)، والفائدة ظاهرة اقتصادية في الأدبيات الغربية، وتؤدي دورًا مهمًا في النظرية الرأسمالية، وفي السياسات الاقتصادية^(٤). وقد كانت مشكلة الفوائد المصرفية^(٥) -ولا تزال، وستظل- من أكبر المشكلات في عالم التجارة، والمال، والاقتصاد، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق^(٦).

(١) الموسوعة الاقتصادية، راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٧١م، ص ٢٦٤.
(٢) معجم القانون، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٦١.
ومعجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ١٧٥٨/٣.

(٣) الموسوعة الاقتصادية، راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

(٤) العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسئبة والفضل، عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، ٢٥م، ٢٤، ٢٠١٢م، ص ٣٤.

(٥) يقول الشيخ الشعراوي . رحمه الله: لست أدري أيضًا ما الذي يمنع البنوك التي تقول إنها استثمارية من أن يحسبوا العائد الفعلي علي أموال المودعين مع تقدم أدوات الحساب تقدمًا لا يتعذر معه الصعود والهبوط بالعائد حسب واقع التعامل، وأعجب أيضًا أن تكون البلاد التي صدرت الربا لنا تسعى الآن بقول علماء الاقتصاد فيها إلى خفض الفائدة إلى الصفر. يُنظر: فوائد البنوك هي الربا الحرام، يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ٣، ١٩٩٤م، ص ٦.

(٦) البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، عاشور عبد الجواد عبد الحميد، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ٤.

والفائدة على رأس المال تكلفة الانتظار، وليست تكلفة التقليل والمخاطرة^(١)، وهي استغلال لجهد الناس، وهي جزء من غير بذل جهد، ولأن الربا الذي يؤخذ عليه مضمون الفائدة^(٢) غير معرض للخسارة، وهذا يخالف قاعدة (الغنم بالغرم)^(٣)؛ ولذلك كان استغلال المال بالشراكة، والمضاربة، والمساقاة بشرطها جائز، لأنه تنتفع به الجماعة، ولا يستغل جهد الآخرين، بل يكون وسيلة تمكنهم من الانتفاع بجهد أنفسهم، وهو معرض للخسارة، كما هو معرض للربح بخلاف الربا^(٤).

وهي . أي الفائدة . مرادفة للأثرة والأناية، فالدائن يعتبر نفسه مستحقاً للفائدة، خسر المقترض أم كسب، وإن تأخر في دفع الدين . أيًا كانت الأسباب، فهو يتعرض لفوائد تأخير، تزيد في العادة عن المعدلات الأصلية^(٥).
أما عن العلاقة بين الربا والفائدة فمع أن الفائدة لفظة حديثة نسبيًا، ولم تكن تجرى على ألسنة المتقدمين، إلا أن الرأي السائد بين المعاصرين يجعل الفائدة

(١) الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، حسين شحاتة، دار النشر للجامعات، ط ٢، ٢٠١٣م، ص ١١٠.

(٢) هناك عدم تمييز بين إلغاء (أي: تحريم) الفائدة، وتعطيل معدلها في فترات استثنائية، كما هو حاصل اليوم في عدد من الدول الرأسمالية، في ظل الأزمة المالية العالمية، وكما حصل في اليابان من قبل، فسياسة معدل الفائدة إجراء لاحتواء آثار الأزمات، والحد من تفاقمها، وليس قناعة بضرورة إلغاء الفائدة؛ لما فيها من ظلم، وأضرار اقتصادية واجتماعية. يُنظر: سياسة معدل الفائدة الصغرى ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، أحمد مهدي بلواني، عبدالرزاق سعيد بلعباس، دراسات اقتصاديه إسلاميه، السعوديه، مج ١٦، ٢٠١٠م، ص ٦٦.

(٣) شرح القواعد الفقهية، أحمد محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ)، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ، ص ٤٣٧.

(٤) النظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، دار الأمة، بيروت، ط ٦، ٢٠٠٤م، ص ١٩٠.

(٥) دراسة تاريخية لنشأة الربا، أحمد حسن رضوان، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ع ٦١، يوليو، ١٩٨٨م، ص ١٥.

والربا لفظين لمعنى واحد، ولأن الفائدة تختص بالقروض، بينما يتعلق ربا السنة بالبيع، والبيع غير القرض^(١).

٢. الربح: هو الذي يحصل عليه الشخص أو المشروع بعد خصم جميع المدفوعات. أي: أن الربح هو ما نتج عن عملية تبادل تجاري، تتقلب فيه النقود إلى عروض تجارية، ثم تباع بأزيد من ثمن شرائها^(٢)، وينسب الربح تارة إلى صاحب السلعة، وتارة إلى السلعة نفسها^(٣).

ويختلف الربح عن الربا في أن الزيادة في التعامل الربوي ثابتة ومعلومة مسبقاً، وأما الربح في التجارة فيكون غير ثابت، وغير معلوم مسبقاً، بل هناك احتمال الخسارة، وهذه الخسارة يتحملها صاحب المال، وأما في التعاملات الربوية فلا صلة لصاحب المال بالخسارة^(٤).

وقد يطلق بعضهم على الربا ربحاً، وهذا قلب للموازنين؛ لأن الربح المزعوم لهذا المال - لو بقي في يد صاحبه - أمر موهوم مظنون، فقد يحصل، وقد لا يحصل، أما الزيادة على رأس المال فهي ملك للفقير على وجه اليقين، وقد يخسر ذلك المحتاج في تعامله برأس المال الذي استدانه، فيجمع عليه خسارته في التجارة، والزيادة التي يطلبها المرابي على رأس المال^(٥).

(١) ربا الجاهلية والفائدة، نوري عبد الرسول الخاقاني، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، ٣٤، ٢٠١١م، ص ٧.

(٢) التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١، ١٩٨٣م، ١/١٠٩.

(٣) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية، دمشق، وبيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ، ص ٣٣٨.

(٤) أحكام الربا، صلاح نجيب الدق، مجلة التوحيد، القاهرة، س ٣٨، ٤٤٩٤م، ٢٠٠٩م، ص ٦٨.

(٥) آيات الربا: دلالات وأحكام، فريد بن مصطفى السلطان، مؤتة للبحوث والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج ١٧، ع ٣، ٢٠٠٢م، ص ١٦٥.

٣. **البيع:** هو عبارة عن مبادلة مال بمال بالتراضي^(١)، ولو في الذمة، أو منفعة مباحة على التأييد، فالبيع يكون من طرفين، تُحصّل بينهما المبادلة، ويقع هذا التبادل على مال أو ما في حكمه، وهو المنفعة من الجانبين. لكن الربا هو فضل خال عن عوض، بمعيار شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في معاوضة^(٢).

وقد سَوَّى الكُفَّار بين البيع والربا، فقالوا - كما جاء في القرآن: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾^(٣)، وهي محاولة فاشلة؛ لأنَّ هناك فَرْقًا عَظِيمَةً مُؤَثَّرَةً بين البيع والربا، منها: أن البيع قد أحلّه الله، والربا قد حرّمه الله، كما أن الاتجار بالبيع والشراء قابل للربح، والخسارة، والمهارة الشخصية، والجهد الشخصي، أمّا الاتجار بالربا فهو مُحدّد الربح في كلّ حالة لا يبيد فيه جهد، ولا تُستخدم فيه مهارة، فهو رُكود، وهبوط، وكسل، كما أن البيع فيه مُعاوضة ونفع للطرفين، والربا إنّما يَحْصُل فيه النّفع لِطَرَفٍ وَاحِدٍ^(٤).

والخلاصة أن الربا خال من كل ذلك؛ لأنه عبارة عن إعطاء المال مضاعفًا من طرف لآخر، بدون مقابلة من عين ولا عمل^(٥)، جاء في تفسير المنار: "جعل أكثر المفسرين هذا الجواب - يعني قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٦) - من

(١) المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣م، ٣٩/٢٢، الباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨هـ)، حققه وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت)، ٣/٢.

(٢) القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، سعدي أبو حبيب، دار الفكر، سورية، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ١٤٣.

(٣) سورة البقرة، من الآية (٢٧٥).

(٤) الفرق بيع البيع والربا في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، ج ١٠، ص ٩١.

(٥) الربا، صالح بن فوزان الفوزان، مجلة أضواء الشريعة، السعودية، ١٠٤، ١٩٧٩م، ص ٢٤١.

(٦) سورة البقرة، من الآية (٢٧٥).

قَبِيلِ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ. أَي: أَنْتُمْ تَقْيِسُونَ فِي الدِّينِ، وَاللَّهُ رَجَبُكَ لَا يُجِيزُ هَذَا الْقِيَاسَ، وَلَكِنَّ الْمَعْهُودَ فِي الْقُرْآنِ مُقَارَعَةُ الْحُجَّةِ بِالْحُجَّةِ^(١).

٤. الأجر: الأجر هو ثمن المنفعة في العقد المتفق عليه بين طرفين، والأجر يكون مقابل خدمة، يقوم بها شخص، فلا يستحق هذا الأجر أحد، إلا بعد قيامه بالخدمة المطلوبة منه، وأما الربا فلا عبرة فيه بوجود هذه الخدمة، وإنما هو زيادة يأخذها صاحب المال مقابل الأجل^(٢). وهو كل عقد يكون من شأن تنفيذه استغلال حاجة الضعيف، وزيادة الفقير حرماناً، وزيادة الغني ثراء حتى يطغى^(٣).

٥. الغلة: الغلة هي الدخل من كراء دار، وأجر غلام، وعائد أرض من ريعها، أو كرائها^(٤)، كأجرة الدار المستأجرة، والزراعة الحاصلة من زرع الأرض^(٥). أما الربا فهو فائض القيمة الذي يأكله القوي دون مبرر^(٦)، وأسوأ أنواع الربا وأبعدها عن الخلق الإنساني هو إقراض المعوزين بفائدة ربوية؛ لأنه استغلال لحاجاتهم، وعمل على استمرار عجزهم وعوزهم، والواجب الإنساني يقضي بمساعدتهم، إما قرضاً حسناً بغير ربا، أو صدقة لوجه الله غير مستردة^(٧).

(١) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م، ٩٠/٣.

(٢) التدابير الواقية من الربا في الإسلام، فضل إلهي بن شيخ ظهور إلهي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٠٥هـ، ص ٢٥، وأحكام الربا، ص ٦٨.

(٣) وضع الربا في البناء الاقتصادي، عيسى عبده، دار الاعتصام، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧م، ص ٩١.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الهداية، (د.ت.)، ١١٨/٣٠.

(٥) دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، ٧/٣.

(٦) وضع الربا في البناء الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٧) الربا: صورته ومضاره، عبد الجليل شليبي، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ٥٩٤هـ، رجب، ١٩٨٨م، ص ١٤.

٦. العائد: العائد هو الربح المكتسب من إجمالي المال المستثمر، أو الكمية المنتجة، وهو مؤشر على ربحية أو جدوى استثمار معين، بيد أن الربا كل زيادة مشروطة في العقد، خالية عن عوض مشروع^(١).

وخلاصة ما تقدم فإن الربا يختلف عن كل المصطلحات التي قد تتشابه معه ظاهرياً، لكنه يختلف عنهم في أنه كسب خبيث محرم، وسحت لا خير فيه، ولا بركة منه، بل يجلب الضرر والنقيصة في الدنيا، على كل من شارك فيه، وأعان عليه، ورضيه بأي وجه من وجوه المشاركة، من آخذ، أو معطٍ، أو كاتب، أو شاهد، أو إعانة بمال، أو إجازة لأهله، أو تأييدهم، أو شفاعته، أو دعاية لهم، أو دفاع عنهم، أو حمايتهم، أو رضا بما هم عليه، أو غير ذلك^(٢).

ج. أقسام الربا:

قسم جمهور الفقهاء الربا إلى قسمين: ربا الفضل، وriba النساء، والفضل في اللغة يعني: الزيادة^(٣)، والنساء يعني: التأخير^(٤).

● القسم الأول: ربا النسئئة: هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل، وهي محرمة بالكتاب، والسنة، والإجماع، وهي الربا الجلي (الواضح)، وهي التي كانوا يفعلونها في الجاهلية، فعندما يأتي السداد يقول له: تقضي أم تربي؟ وكلما أخره زاد في المال المقترض، حتى تصير المائة آلفاً^(٥).

(١) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيبي، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٨م، ص٢١٨.

(٢) الربا، وفاء عيد المجاورة، هدي الإسلام، الأردن، مج٥٥، العدد٢، ٢٠١١م، ص١٣٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق، ١٩١/٢.

(٤) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن علي القنوي (ت٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ص٧٧.

(٥) آفة العصر الربا، أندي حجازي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، سبتمبر / ذو القعدة، العدد(٦١٥)، ٢٠١٦م، ص٣٠.

● القسم الثاني: ربا الفضل، هو زيادة عين مال، شُرطت في عقد بيع على المعيار الشرعي، وهو الوزن أو الكيل، عند اتحاد الجنس، وهو بيع النقد بالنقد، والطعام بالطعام، مع الزيادة في أحد البدلين، وتحريمه من باب سد الذرائع، يقول النبي ﷺ: "لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين"^(١)؛ فمنعهم من ربا الفضل؛ لما يخافه عليهم من ربا النسبة.

د. حُكم الربا:

حرم الإسلام الربا، وشدد على تحريمه، بنصوص بينة قاطعة في القرآن والسنة، لا مجال فيها لتأول متأول، يزعم الاجتهاد والتجديد؛ إذ لا اجتهاد فيما كان قطعي الثبوت والدلالة، بإجماع الأمة، سلفها، وخلفها^(٢).

وقد أشار الفقه الإسلامي إلى محاذير الربا في المجتمعات، فهو يخلق الكسل بين المرابين؛ لأنهم يربحون من كد سواهم من الناس، كذلك فهو يطوح بالمشاعر العالمية لدى الإنسان، كالشفقة، والشعور بالواجب الاجتماعي نحو المحتاجين، وهو ينطوي على الخداع والعبودية، ولا يحقق المساواة والتجانس بين أبناء الأمة الواحدة^(٣).

والإسلام ما حرم شيئاً إلا وفيه ضرر على الناس عظيم، فالشريعة كلها مصلحة^(٤)، والربا حرام بالإجماع، وكبيرة من كبائر الذنوب، دل على ذلك الكتاب، والسنة، والإجماع.

● ففي الكتاب قول الله ﷻ: ﴿وَمَاءَ آتِيْتُمْ مِنْ رَبِّا لَيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَاءَ آتِيْتُمْ مِنْ زَكْوٰتٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾^(١)، وقوله ﷻ:

(١) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الربا، حديث ٣٠٥٢.

(٢) فوائد البنوك هي الربا الحرام، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، أنور الجندي، دار الأنصار، القاهرة، (د.ت)، ص ١٣.

(٤) نظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الخفي، كمال توفيق حطاب، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٩٩م، ص ٩٦.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢)، وقوله ﷺ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٣)، وقوله ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُثِرَ مُؤْمِنِينَ﴾^(٤) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٥).

● ومن السنة قول النبي ﷺ: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤْبَقَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَيُّ يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ"^(٥)، وقوله ﷺ: "لَعَنَ آكِلِ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَكَاتِبَهُ"^(٦).

● وأما الإجماع، فقد أجمع فقهاء الأمة المعتبرون على حرمة الربا، قال الماوردي: "وأجمعت الأمة على أن الربا محرم، حتى قيل إنه لم يحل في شريعة قط"^(٧)، لقوله ﷺ: {وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ}^(٨)، وقال ابن حجر: عُذُّ الرِّبَا كَبِيرَةٌ... لما جاء في الأحاديث الصحيحة، من تسميته كبيرة، بل هو أكبر الكبائر وأعظمها"^(٩).

(١) سورة الروم، الآية (٣٩).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٣٠).

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٧٥).

(٤) سورة البقرة، الآيات (٢٧٨/٢٧٩).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب رمي المحصنات، حديث: ٦٤٧٩، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، حديث ١٥٤.

(٦) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب موكل الربا، حديث: ١٩٩٦.

(٧) تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب)، سليمان بن محمد البنجيرمي (ت ١٢٢١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ٣/١٩.

(٨) سورة النساء، من الآية (١٦١).

(٩) الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ١/٣٨٠.

ورغم إجماع المسلمين على حرمة الربا، ووضوح الحكم على آكله بنص القرآن الذي جعله ظالمًا محاربًا لله ولرسوله، وبنص الأحاديث الشريفة التي جعلته ملعونًا مرتكبًا لإحدى كبائر الموبقات فإن مفهوم الربا، وأنواعه، وحدود منطقتيه، والأموال المشمولة بحكمه، كانت محلاً لخلاف واسع ومتشعب بين الصحابة، والتابعين، والمفسرين، والفقهاء، والعلماء منذ عصر صدر الإسلام حتى يومنا الحاضر^(١).

هـ. الحكمة في تحريم الربا:

الإسلام دين عظيم، يختار للإنسان ما فيه خيره، وحينما يحرم شيئًا يكون لأسباب منطقية لمصلحة البشر، وقد أحل الله البيع، وحرّم الربا^(٢)، والناظر في الشريعة الإسلامية يجد أنها لم تحل شيئًا إلا وفيه مصلحة بشرية، ولا تحرم شيئًا إلا وفيه تعاسة بشرية وشقائها.

ومن ثم فإن تحريم الشريعة للربا وسد المنافذ إليه جاء لتحقيق مصالح العباد^(٣)، والشريعة كلها مصالح، يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "والشريعة مبناه وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة؛ فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وحكمته الدالة عليه"^(٤).

(١) ربا الجاهلية والفائدة، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) يُنظر: العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسئة والفضل، ص ٣٤. ونظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الخفي، ص ٩٦.

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ١١/٣.

فالشريعة إذن ليست تعبدية، تحكيمية، تحلل وتحرم دون أن تقصد إلى شيء وراء أمرها ونهيها، وحظرها وإباحتها^(١)، والمصلحة التي قامت عليها الشريعة في كلياتها، وجزئياتها، وراعتها في عامة أحكامها هي المصلحة التي تسع الدنيا والآخرة، وتشمل المادة والروح، وتوازن بين الفرد والمجتمع، وبين المصلحة القومية الخاصة، والمصلحة الإنسانية العامة، وبين مصلحة الجيل الحاضر، ومصلحة الأجيال المستقبلية^(٢).

ومن هنا نجد أن الحكمة من تحريم الربا تتلخص في النقاط التالية:

- الإضرار بالفقير؛ لأن الغالب غني المقرض، وفقير المستقرض، فلو مكن الغني من أخذ أكثر من المثل أضرب بالفقير، يقول الدكتور عيسى عبده: "فإن إرهابهم - أي الفقراء والمحتاجين - بالاستغلال الربوي، هو مفسدة للمجتمع، وإخلال بثبات القاعدة التي كان ينبغي أن تتلقى العون، لا أن تستغل"^(٣).

- انقطاع المعروف والإحسان الذي في القرض؛ إذ لو حل درهم بدرهمين ما سمح أحد بإعطاء درهم بمثله^(٤)، قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ): "السبب في تحريم عقد الربا أنه يفضي إلى انقطاع المعروف بين الناس من القرض؛ لأن الربا إذا طابت النفوس بقرض الدرهم واسترجاع مثله، ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تحمله على أخذ الدرهم بدرهمين، فيفضي ذلك إلى انقطاع الموساة، والمعروف،

(١) رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة ﷺ، محمد طاهر حكيم، الجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ، ص ٢٠٧.

(٢) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م،

ص ٥٨.

(٣) وضع الربا في البناء الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر، مرجع سابق، ١/٣٧٠.

والإحسان"^(١)، فالربا يقطع صلة المعروف، والقربى بين الناس، فما دام القرض الربوي، فلا مواساة، ولا معاونة، ولا إحسان^(٢).
- يمثل الربا - في منظومة الآداب الإسلامية - مصدرًا بارزًا للكسب غير المشروع^(٣)؛ ذلك لأن النماء الحقيقي للاقتصاد يقوم على المنهج الاقتصادي الإسلامي، الذي حث على الصدقات، والبذل، والعطاء، والإنفاق في سبيل الله^(٤).
- الربا يعمل على انتهاك حرمة مال المسلم بأخذ الزائد من غير عوض، "فالربا هو أكل مال يكسبه صاحبه بغير جهد أو بذل، وإنما بمجرد الانتظار، واستغلال حاجة المحتاج، أو باستغلال فرص القحط والجوع إذا انتشرت الفاقة"^(٥).
- تعطل المكاسب، والتجارات، والعمارات، والصناعات، يقول ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ): "لو حل الربا لبطلت المكاسب والتجارات؛ إذ من يحصل درهمين بدرهم كيف يتجشم مشقة كسب، أو تجارة، وببطلانهما تنقطع مصالح الخلق؛ إذ مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات، والعمارات، والحرف، والصناعات"^(٦).

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ، ٧/٧٤.

(٢) يُنظر: الربا حدوده وموقف الاسلام منه، أحمد جاب الله شلي، مجلة البنوك الاسلامية، مصر، العدد (٩)، ١٩٨٠م، ص ١٦، الربا وأكلوه، عبد الفتاح أحمد الفاوي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ٢٣٧٤، يونيو، ١٩٨٤م، ص ٥٠.

(٣) نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٤) الآثار الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والتربوية للمعاملات الربوية، خلف سليم القرشي، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس - السعودية، ١١٤، ج ١، فبراير، ٢٠١١م، ص ١٥٦.

(٥) وضع الربا في البناء الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٩١.

(٦) الزواجر عن اقتراف الكبائر، مرجع سابق، ١/٣٧٠.

- الربا عمل غير إنتاجي، فالمال لا ينتج مآلاً، وبالتالي فهو لا يزيد من ثروة المجتمع^(١)، بل يعمل على اكتنازها في يد من يملك، والإسلام نظام اقتصادي، قوامه تحريم الفائدة في الديون، ما لم تكن ثمة شركة في المعرّم^(٢).
- الظلم؛ فحرم الربا لأنه متضمن للظلم فإنه أخذ فضل بلا مقابل له^(٣)، قال ابن زيد في قول الله ﷻ: ﴿وَلِإِنْ تُبْتِغْ فَلَكَ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^(٤)، قال: "لا تنقصون من أموالكم، ولا تأخذون باطلاً لا يحل لكم"^(٥)، وعليه فتكون الحكمة من تحريم الربا . بكل أنواعه . هو تحقيق المقصد الشرعي، وهو مصلحة العدل، وتحريم مفسدة الظلم^(٦).
- دفع الغبن عن الناس، وعدم الإضرار بهم^(٧)، فيتربط على الربا الإفلاس، وضياع الممتلكات والثروات؛ نتيجة لهذا التعامل^(٨).
- منع استغلال الدائن للمدين على مستوى الأفراد والشعوب، ولما يرتبط بالمصلحة التي تعود من وراء هذا التحريم على الكيان الاجتماعي كله من الدعوة لعمل أصحاب رؤوس الأموال؛ كي لا يعيشوا عائلة على ما يدره المال من دخل دون مقابل يبذلونه^(٩).

(١) الربا، عبدالعزيز محمد صالح، هدي الإسلام، الأردن، مج ٣٧، ع ٢٠١، ١٩٩٢م، ص ٩٣.

(٢) بحوث في الربا، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م، ٢٠/٣٤١.

(٤) سورة البقرة، من الآية (٢٧٩).

(٥) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، مرجع سابق، ٥/٥٦.

(٦) العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسئنة والفضل، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٧) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر، سوربة، (د.ت)، ٥/٣٧٠٨. ونظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الخفي، ص ٩٦.

(٨) الربا: صورته ومضاره، مرجع سابق، ص ١٤.

(٩) الربا، محمود محمد محمود مفتاح، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، جامعة الأزهر، مصر، العدد ٣، ١٩٨٥م، ص ١٦٧.

- أن تكون المعاملات في الشريعة الإسلامية جارية في المجتمع الإسلامي على الإنصاف، والعدل، والخلق الكريم، بعيداً عن الاستغلال، أو الاستغلال للناس^(١).
فالله وَعَلَّمَ شرع لعباده ما يربيههم على التعاطف والتراحم، وأن يكون كل منهم عوناً للآخر، لا سيما عند شدة الحاجة؛ ولذلك حرم الربا، الذي هو استغلال لهم، وقتل لروح الرحمة والعطف، كما أن الله وَعَلَّمَ جعل طريق تعامل الناس في معاشهم قائماً على أن يكون استفادة كل واحد من الآخر، في مقابل عمل يقوم به نحوه، أو عين يدفعها إليه، والربا خال من كل ذلك؛ لأنه عبارة عن إعطاء المال مضاعفاً من طرف لآخر، بدون مقابلة من عين ولا عمل^(٢).

يقول صاحب المنار: "تحريم الربا هو عين الحكمة، والرحمة، الموافق لمصلحة البشر، المنطبق على قواعد الفلسفة، وإن إباحته مفسدة من أكبر المفسدات للأخلاق، وشئون الاجتماع، زادت في أطماع الناس، وجعلتهم ماديين لا هم لهم إلا الاستكثار من المال، وكادت تحصر ثروة البشر في أفراد منهم، وتجعل بقية الناس عالة عليهم، فإذا كان المفتونون من المسلمين بهذه المدنية ينكرون من دينهم تحريم الربا بغير فهم ولا عقل فسيجيء يوم يقر فيه المفتونون بأن ما جاء به الإسلام هو النظام الذي لا تتم سعادة البشر في دنياهم. فضلاً عن آخرتهم. إلا به^(٣).

و . نشأة التعامل بالربا وتطوره:

بعيداً عن سرد التفاصيل الدقيقة عن انتشار الربا في الحضارات الإنسانية السالفة، فإننا نذكر إجمالاً أن الربا قد انتشر في عهد الفراعنة بمصر، وفي حضارة

(١) علة ربا الفضل، نور الدين العتر، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

الكويت، س ١٠، ١١٦٤، ١٩٧٤م، ص ٥٣.

(٢) الربا، صالح بن فوزان الفوزان، ص ٢٤١.

(٣) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، مرجع سابق، ٩٤/٣.

وادي الرافدين، وعند البابليين، وعند حضارة الهند القديمة، وعند الإغريق، وعند الرومان، وعند عرب الجاهلية قبل الإسلام.

وقد ارتبط نشوء نظام التعامل بالربا بنشوء تعامل الناس بالتجارة، سواء أكانت على نحو مقايضة سلعة بسلعة، أم على نحو معاوضة نقد بنقد. إذن ترجع نشأة الربا إلى تقسيم العمل، والمبادلات، وظهور الملكية الخاصة، وقيام طبقات تتفاوت من ناحية المركز المالي.

وقد مثل الربا دورًا مهمًا في انهيار المجتمعات البدائية، وظهور الاقتصاديات القائمة على الرق، فنظرًا لأن القرض كان مضمونًا بشخص المقترض نفسه، إلى جانب ضمانات أخرى، كانت النتيجة نزع ملكية صغار المزارعين، وتحويل عدد منهم غلة رقيق، مما أدى في النهاية إلى تركيز الملكية العقارية في أيدي قلائل، وتميز عهد الرق والاقطاع بارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعًا فاحشًا؛ بسبب ندرة رؤوس الأموال، وشدة الطلب عليها من جانب الأعيان والسادة^(١).

وقد انتشر الربا في الجزيرة العربية، عندما قدم اليهود إليها، وحملوا فكرة المراباة من بلاد الروم التي كانوا بها؛ لما رأوه من الإثراء الكثير، بسبب التعامل بالربا من غير نصب، وجعلوا موطنهم سوقًا لرواجه، فاستفحل الربا بينهم وبين العرب، حتى استغرقت الديون الرقاب، وباع الدائن مدينه، وأكروها فتياتهم على البغاء؛ لقضاء ديونهم؛ فأنزل الله **وَعَلَّكُمُوهُ**^(٢).

وقد ازدادت ضراوة هذه الحرب في العصر الحديث منذ أن وطئ الاستعمار المنطقة الإسلامية، وجلب معه بنوكه الربوية؛ لتعمق التناقض بين عقيدة المرء

(١) الموسوعة الاقتصادية، راشد البراوي، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(٢) موقف الإسلام من الربا، محمد عبد الله هاشم، التوعية الإسلامية، السعودية، ع ١٤، ١٩٨٠م،

وممارساته العملية في الحياة بعد أربعة عشر قرناً مضت على العالم الإسلامي، لا يعترف فيها بالربا^(١).

ولو عاد الناس إلى حظيرة الأديان السماوية فسيجدونها قد أجمعت على تحريمه، ولم ينفرد الإسلام بهذا التحريم، كما توهم بعض العلماء، وبعض الكتاب غير المحققين، وأن الأزمات الاقتصادية التي تتولد من الربا آناً بعد آخر جعلت الاقتصاديين يفكرون في إلغائه.

وخلاصة الأمر فلم يحرم الربا في ديانة الإسلام وحدها من بين الديانات السماوية، بل إن الديانتين السماويتين السابقتين على الإسلام، قد صرحتا بالتحريم فيهما، فهو محرم في التوراة، والإنجيل، والقرآن، لا في القرآن وحده، ولا تزال بقية من هذا التحريم في التوراة التي بأيدينا^(٢).

(١) لماذا حرم الله الربا، مجد الدين عزام، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٥٩، رجب، ١٩٨٨م، ص ١٨.

(٢) بحوث في الربا، مرجع سابق، ص ٣.

المبحث الأول

الحفاظ على وظيفة النقود وسلامتها وزيادة سرعة دورانها وعدم اكتنازها
وتوسيع حجم المبادلات بها في ظل اقتصاد حقيقي

النقود هي أي شيء يستخدم من قبل الأفراد، ويلقى قبولاً عاماً كوسيط للتبادل Medium of exchange في المعاملات الاقتصادية، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم، وحفظ الثروة، وتسوية الديون والالتزامات^(١).
وغاية النقد تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم^(٢)؛ لأنه أداة تتداول في حرية من حائز إلى حائز آخر، داخل المجتمع الاقتصادي، سداً لقيمة السلع، أو سداً للديون، أو غيرها من الالتزامات^(٣)، دون عبء بمادة الشيء، أو خصائصه، أو الجهة التي تقوم بإصداره.

والنقود هي دماء الاقتصاد، والنقود السلمية هي التي تجعل الاقتصاد سليماً، والتدهور في قيمة النقود بسبب الفوائد المرتفعة يرجع إلى سياسات اقتصادية فاشلة، هذه السياسات تدور حول تقليص حجم أو كمية النقود في الدول، في حين تتسع كمية النقود من خلال القروض الممنوحة دولياً، يقول فرايهرتون بتمان: "كلما ارتفعت الفائدة تدهور النقد، فكما يؤدي الماء إلى رداءة عصير البرتقال أو الحليب، فإن الفائدة تؤدي إلى رداءة النقود؛ فالفائدة العالية تدمر قيمة النقود، وتنسف أي نظام نقدي، ما دامت تزيد كل يوم، وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها"^(٤).

كما أن الربا يؤدي إلى تركيز النقود بأيدي قلة قليلة، وهذا التركيز يؤدي إلى شح تداول النقد، ومن ثم ارتفاع تكلفة الحصول عليه، فالانخفاض في السعر

(١) اقتصاديات النقود، عبد الرحمن يسري أحمد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩م، ص ٧.

(٢) اقتصاديات النقود، فؤاد مرسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣م، ص ٥.

(٣) الموسوعة الاقتصادية، حسين عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٢م، ص ٥٣٩.

(٤) كارثة الفائدة، فرايهرتون بتمان، ترجمة: أحمد النجار، دار الغد العربي، القاهرة، (د. ت)، ص ١٠.

النقدي للسلع . في هذه الحالة . ضار بالاقتصاد؛ لأنه ناتج عن انكماش تداول النقد، ومن ثم يؤدي إلى تباطؤ الحركة الاقتصادية، وتراجعها^(١).

وبسبب انتشار الربا في المعاملات المالية أضحت البورصات العالمية وكأنها صالة قمار واسعة، وليس الأمر فيها يتصل بالمقامرات غير المحسوبة فحسب، بل إن هناك من يبيع دائماً ما لا يملك، ومن يشتري من دون أن يدفع ثمنًا، والفائدة الملعونة هي المسئولة عن المصائب الكبرى في النظام النقدي العالمي، وهي المسئولة عن التضخم، وعن ضياع الأموال، وعن عجز دفع المدينين ديونهم^(٢).

إن النمو الحقيقي للاقتصاد لا يكون بالتعامل بالربا، وتعاطي الفوائد الربوية، وأكل أموال الناس بالباطل، بل هذه الموبقات هي التي تعرقل طريق النمو، وتعوقها، وها هي البنوك الربوية التي ما قامت الرأسمالية الليبرالية إلا على أركانها، قد حولت النقود التي جعلها الله حكمًا للقيمة، وثمنًا للمبيعات، ومعياريًا يعرف به تقويم السلع، ووسيطًا للتبادل التجاري حولتها إلى سلع تطلب لذاتها، وتوجّر بعينها، فأخرجت النقود عن وظيفتها الأصلية، وهي تداولها بين أيدي الناس، وعدم اكتنازها، أو تعطيلها^(٣).

يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "فإن الدراهم والدنانير آثمان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي به يُعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودًا مضبوطًا، لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن

(١) اقتصاديات ربا الفضل: نحو نموذج تحليلي موحد لأنواع الربا، سامي بن إبراهيم السويلم، مجلة جامعة

الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، مج ٢٩، ع ٣، أكتوبر، ٢٠١٦م، ص ١٩٥.

(٢) الربا آثام وأضرار، إبراهيم بن محمد الحقييل، مجلة البيان، لندن، ١٦٦٤، سبتمبر، ٢٠٠١م، ص ١٦.

(٣) الربا والأزمة المالية، هيئة التحرير، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة، الجزائر، مج ٢، ع ١١٤، سبتمبر -

أكتوبر، ٢٠٠٨م، ص ٦.

تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض؛ فتفسد معاملات الناس، ويقع الخلف، ويشتد الضرر^(١).

إذن لكي تقوم النقود بوظائفها الأساسية كوسيط في التبادل يجب أن تقوم بوظيفتها كمقياس للقيمة، فتنسب إليها جميع السلع في السوق، حتى يمكن أن يتم تبادلها بالنقود على هذا الأساس^(٢)، فالنقود تكون صحيحة وسليمة إذا كانت قيمتها ثابتة، فإذا فقدت جزءاً من قيمتها فهذا يعني أنها مريضة^(٣).

فالنقود وظيفة محددة، كما أن للأقوات وظيفة محددة أيضاً، وكذلك سائر الموارد التي سخرها الله ﷻ للإنسان، وأن استخدام أي مورد في غير وظيفته الأساسية يعد تعدياً؛ لأنه يؤدي إلى آثار سيئة على الإنسان والبيئة.

فالأثمان مقصودها أن تكون وسيطاً للمبادلة، ومعياراً للقيم، فإذا أصبحت محلاً للمتاجرة بها فقط فإن ذلك يؤدي إلى فساد أمر الناس، فإذا كان لا بد مبادلتها ببعضها البعض فلا يجوز الزيادة، ولا بد أن تكون المبادلة بالمثل، وفي الحال، فعندما يباع النقد بالنقد متفاضلاً فمعنى هذا أن هناك زيادة غير مشروعة، زيادة في الوزن، أو أفضلية في الجودة، لا يستحقها أحد الطرفين، حتى لو وجد تراض بين الطرفين، وهذا الرضا لا اعتبار له في المبادلات المالية غير المشروعة، وهو ناجم إما عن غش، أو خديعة، أو غفلة من أحد الطرفين^(٤).

يقول الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "من نعمة الله ﷻ خلق الدراهم والدنانير، وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانها، ولكن يضطر الخلق إليهما من

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ٢ / ١٧٥.

(٢) اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، فؤاد هاشم عوض، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦ م، ص ١٤.

(٣) كارثة الفائدة، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) نظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الخفي، مرجع سابق، ص ٩٦.

حيث إن كل إنسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه، وملبسه، وسائر حاجاته، فلا بد بينهما من معاوضة، ولا بد في مقدار العوض من تقدير^(١).
فاتخاذ النقود محلاً للمتاجرة بها دون أن ينتقل بواسطتها سلع أو خدمات معناه تعطيل لهذه النقود؛ وبالتالي تضيق للمبادلات الحقيقية في المجتمع، وعرقلة للإنتاج، وزيادة البطالة، أما توجيه النقود إلى وظيفتها الحقيقية، فمعناه زيادة سرعة دوران النقود، وزيادة عدد مرات انتقالها من شخص إلى آخر، وبالتالي زيادة حجم المبادلات، وزيادة للتشغيل والعمالة، ومن ثم زيادة للإنتاج^(٢).
ما نريد قوله في هذا المبحث أن التعامل في النقدين وما قام مقامها يؤدي إلى أن تكون سلعاً تباع وتشتري، وعرضه للزيادة والنقصان، والارتفاع والانخفاض، بما يتفق مع العرض والطلب^(٣).

(١) إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار الشعب، القاهرة، ٢٢١٩/١٢.

(٢) نظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الخفي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) الربا ومضاره، عبدالعزيز بن علي بن عزيز الغامدي، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، أبها، جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع ١٤١٨م، ص ١٠٢.

المبحث الثاني

الإسهام في التخلص من ظاهرة التضخم والغلاء الفاحش

للسلع والمنتجات في ظل اقتصاد حقيقي

التضخم Inflation يعني زيادة مفاجئة وحادة في الأسعار، وانخفاضاً مستمراً في قيمة العملة^(١)، وهو وضع يتسم بأن القوة الشرائية تنطلق في الأسواق بأسرع من الناتج في السلع والخدمات^(٢).

وهذا يعني أن النقود غير قادرة على القيام بدورها، كوحدة حساب عادلة وأمينة؛ إذ يُمكن بعض الناس من ظلم الآخرين، ولو عن غير قصد، وذلك من خلال التآكل الخفي للقوة الشرائية للأصول النقدية، مما يضعف فاعلية النظام النقدي، ويزيد من الاستهلاك، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويفسد القيم، ويزيد من حدة الفروق في دخول الأفراد^(٣).

وإذا كان للتضخم أسباب طبيعية، وأسباب غير طبيعية، فمن الأسباب غير الطبيعية للتضخم الربا، فالمرابي بما يقرضه من فائدة مرتفعة يجبر أصحاب السلع والخدمات على رفع أثمان هذه السلع والخدمات، ولا شك أن التضخم يسيء إلى الناس كثيراً، لا سيما أصحاب الدخل النقدية الثابتة، كالموظفين، والعمال، ومن ثمّ تنخفض دخولهم الحقيقية^(٤).

(١) يُنظر: معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال (إنجليزي - عربي)، نبيه غطاس، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م، ص ٢٥٦، والتضخم المالي، غازي حسين عناية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٩، ولعبة النقود الدولية، روبرت ألبير، ترجمة: عماد عبد الرؤوف، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د. ت)، ص ١٣٧.

(٢) الموسوعة الاقتصادية، حسين عمر، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣) نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٤) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، عمر سليمان الأشقر، ضمن كتاب: بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٩٩٩م، ١/٦٢٢.

كما أن التمويل عن طريق الفائدة هو الأب الحقيقي للتضخم^(١)، يقول فرايهرفون بيتمان: "كلما ارتفعت الفائدة تدهور النقد، فالفائدة العالية تدمر النقود، والفائدة تعد عالية إذا زادت عن معدل الإنتاجية في المجتمع، أي: إذا زادت عما أضافه استخدام النقود من زيادة حقيقية في الإنتاج، فكل زيادة في الفوائد عن معدل الزيادة في الإنتاجية معناه حقن التضخم بمزيد من الجرعات المنشطة"^(٢).

وما يحدث في العالم اليوم من غلاء الأسعار، يرجع سببه . في أغلب الأحيان . إلى النظام الربوي السائد اليوم، فصاحب المال لا يقبل أن يبيع سلعته أو الشيء الذي أنتجه إلا بربح أكثر من نسبة الربا، لئلا يقع في الخسارة، فلا بد أن تكون نسبة الربح أكثر من نسبة الفائدة؛ ليقدر على سدادها، وكلما زادت نسبة الربا غلت الأسعار، وإذا كان المنتج أو التاجر ممن يقترض بالربا فلا بد له من رفع أسعار منتجاته وبيعته؛ حيث سيضيف إلى نفقاته ما يدفعه ربا، ولا يقف الأمر عند غلاء الأسعار، بل يحدث اضطراب في حياة الناس؛ حيث لا يتمكنون من شراء حاجاتهم الأساسية، بسبب غلاء الأسعار^(٣).

وهنا يحدث التضخم في البلد، وهو اتجاه صعودي في الأثمان، بسبب وجود طلب زائد أو مرتفع، فالمرابي بما يقرضه من فائدة مرتفعة (كبعض البنوك) يجبر أصحاب السلع والخدمات على رفع أثمان هذه السلع والخدمات، فتتكسر السلع، وتزداد البطالة، ويزيد العرض على الطلب، وتحدث البطالة والتضخم.

يقول أستاذنا الدكتور عبد المجيد دية مستشهداً: "ودليل آخر على أثر الفائدة في التضخم أن صاحب المال لا يرضى إذا استثمر ماله في صناعة، أو

(١) يُراجع: النقود والبنوك والتجارة الخارجية، جلال القصاص، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠م.

(٢) كارثة الفائدة، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) التدابير الواقية من الربا في الإسلام، مرجع سابق، ص ٨٠.

زراعة، أو شراء سلعة أن يبيع سلعته، أو الشيء الذي أنتجه إلا يربح أكثر من نسبة الربا؛ لأنه يفكر أنه استثمر المال، وبذل الجهد، واستعد لتحمل الخسارة، فلا بد أن تكون نسبة الربح أكثر من نسبة الربا، وكلما ازدادت نسبة الربا غلت الأسعار أكثر منها بكثير، هذا إذا كان المنتج أو التاجر صاحب مال، وأما إذا كان ممن يقترض بالربا فرفعه للأسعار أمر بدهي، حيث سيضيف إلى نفقاته ما يدفعه من الربا"^(١).

ولا يقف الأمر عند غلاء الأسعار، بل يحدث اضطراب في حياة الناس؛ حيث لا يتمكنون من شراء حاجاتهم الأساسية، بسبب غلاء الأسعار، فالفائدة سبب في رفع تكاليف الإنتاج، مما يترتب عليها رفع الأسعار، وهذا يؤدي إلى أضرار محققة على الناحية الاقتصادية.

(١) يُنظر: التدابير الواقية من الربا، ص ٨١، وآثار الربا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

المبحث الثالث

توقف عملية تعطيل أموال المسلمين

والتحرز من استخدامها بصورة عكسية عليهم وإضرارهم بها

إن الفائدة من العوامل المعطلة للطاقات البشرية المنتجة، فضلا عن تعطيل أموال المسلمين^(١)، وذلك نتيجة لوضعها في أيدي أعدائهم، وهذا الأمر من أخطر ما أصيب به المسلمون، حيث أودعوا أموالهم في البنوك الربوية في دول الغرب، فجرد المسلمون من أموالهم، كما جردوا من الاستفادة منها، فاستفاد الأعداء منها، وطوروا دولهم، وعاشوا الرفاهية الاقتصادية، وعانى غيرهم الفقر والعوز، لا سيما مع تعطيل فريضة الزكاة، والاعتماد على العوائد الربوية، من تلك الودائع البنكية في بنوك الدول الأجنبية^(٢).

إذن يؤدي النظام الربوي إلى وقوع الدول الفقيرة تحت سيطرة الدول الغنية، بسبب تراكم فوائد القروض، ويقود هذا إلى الاستعمار العسكري، والاقتصادي، والفكري، وهذا ما نشاهده جلياً في واقعنا المعاصر، ومن ناحية أخرى نجد المرابيين يسيطرون على سياسات الدول، ومؤسساتها^(٣).

فمن أخطر ما أصيب به المسلمون أنهم أودعوا الفائض من أموالهم في البنوك الربوية في دول أجنبية، وهذا الإيداع يجرد المسلمين من أدوات النشاط الاقتصادي، ومن القوة الظاهرة في المبادلات^(٤).

(١) الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور اقتصادي إسلامي، رياض المومني، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان الأردن، ١-٢ ديسمبر، ٢٠١٠م، ص ٧.

(٢) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ١/٦٢٧.

(٣) الإعجاز الاقتصادي: حكمة تحريم الربا كنموذج، فردوس هاشم عبد المشهداني، (بدون بيانات نشر)، ٤٣٩.

(٤) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ١/٦٢٧.

المبحث الرابع

التخلص من سياسة التبعية ودل الاستعمار الفكري والاجتماعي

والاقتصادي والسياسي والعسكري

لا يخفى على أي أحد . فضلاً عن المتخصصين . دور الربا في إذلال الشعوب، وتوطين الاستعمار، والتبعية العمياء، فكم أذل الاقتراض بالربا دولاً، وأوقعها في ذل الاستعمار^(١).

فمن صور الربا في الواقع المعاصر استئدانة دولة ما بالربا من دولة أخرى، وهذا لا يقع خطره على فرد، وإنما يقع على الدولة بأكملها، وأكثر ما يكون هذا الدين بضائع ومصنوعات، تستوردها الدولة الضعيفة بربح مركب، وهي . عادة . لا تستطيع السداد في وقت قريب، فيضم الربا المستحق إلى المبالغ الأصلية، ويقدر له ربح آخر، وبذا تتضخم الديون وتتكاثر، وقد تطلب الدولة الدائنة . بحكم القوانين الدولية . أن تستولي على ما تنتجه الدولة المدينة، فتضعها في ذلة الفقر، والفاقة، إلى زمن طويل، وهو لون من ألوان الاستعمار.

ففي ثمانينيات القرن الماضي ألقى الدكتور (A. Tury) . مدير العلاقات العامة في هيئة الأمم المتحدة في مصر . محاضرة عن علاقات الشعوب، فتطرق إلى آثار الربا، وأضراره، وآثاره في هذه العلاقات، وأكد على أن الدول الكبرى تقرض الدول النامية قروضا من المال والسلع، وتقدر لها فائدة ربوية قليلة، وتجعل الدين لسنين طويلة، مظهرة بذلك أنها تساعد، بينما هي في الواقع تستغلها؛ لأنها . في هذا المدي الطويل . تأخذ من الفوائد الربوية أضعاف ما أقرضت من المال والبضائع؛ وبذا تظل الدولة المقترضة تعاني من سداد ديونها، مما يعجزها عن التقدم^(٢).

(١) أنواع الربا، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) الربا: صورته ومضاره، مرجع سابق، ص ١٦.

والحقيقة فإنه منذ دخل الاستعمار ديارنا ونحن نتعامل بالربا، ولم نخرج من دائرة التخلف إلى التقدم، ولم نصل من الاكتفاء الذاتي في زراعة، أو صناعة، وما زلنا نعاني آثار (المحق) الذي توعد الله ﷻ به أهل الربا ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾^(١)، إنه كما قال أحد الاقتصاديين بحق (إيدز) الحياة الاقتصادية، الذي يفقدها المناعة، ويهددها بالهلاك والدمار^(٢).

هذا في الوقت الذي فرض الإسلام التعاون بين الجماعات والدول، كما فرضه بين الأفراد وبعضهم، ولعلنا لو اقتصرنا من الدول الشقيقة ذات الدخل الكبيرة قروضاً حسنة - بدون فائدة - لكننا تمكنا الآن من سدادها، وجنبنا الشعوب كل هذا العناء، ونحن الآن نتحمل أعباء الأرباح الربوية أضعاف المبالغ التي استدناها، وديوننا تزداد بسبب الأرباح الربوية المركبة، والدول الكبرى - بطبيعة وضعها وسياستها - دول مستغلة، يهملها أن تظل الدول الصغرى سوقاً لبضائعها، وهي لا تبالي بما تغرس في نفوس الشعوب الصغرى من أحقاد، وما تزرع في قلوبها من ضغائن^(٣).

والإسلام حث على إيجاد عوامل الوحدة بين المجتمع الإسلامي، وتقوية صلته ببعض، بحيث يجعل منه وحدة متماسكة، متعاونة، متكاتفة، فحث على كل ما من شأنه تقوية روابط أفراد المجتمع ببعضه، من تكافل اجتماعي، يتمثل في الزكاة، والصدقة، والقرض الحسن^(٤).

(١) سورة البقرة، من الآية (٢٧٦).

(٢) فوائد البنوك هي الربا الحرام، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٣) الربا: صوره ومضاره، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) أنواع الربا: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الشثري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٠٤هـ، ص ٤٤.

وفي وقتنا الحاضر استداننت الكثير من الدول؛ لمواجهة ظروف صعبة مرت بها، وقد أصبحت هذه الديون عبئا على تلك الدول، حتى إن كثيراً منها عجز عن السداد، ففي أغسطس من عام ١٩٨٢م أعلنت المكسيك أنها لن تستطيع دفع ديونها البالغة ٨٠ بليون دولار، وبعدها أعلنت البرازيل عجزها عن سداد ديونها التي زادت عن ٨٧ بليون دولار، وقد أعلن صندوق النقد الدولي أن هناك ٣٢ دولة متخلفة عن سداد ديونها منذ عام ١٩٨١م، كما أن صادرات الكثير من هذه الدول لا تفي بدفع خدمة الدين، وأصبحت وكأنها مزرعة يعمل فيها الناس لحساب المرابين الدوليين، والمرابون الدوليون أشد ضراوة من الأفراد؛ لأن محاولة القضاء على فرد أقل تأثيراً في المجتمع من محاولة القضاء على أمة بأسرها^(١).

ومن ناحية أخرى فالربا وسيلة للضغط السياسي، فالدولة إذا ضعفت وسائلها المالية نتيجة التوسع في أنشطتها الحضارية عن طريق الربا، فإنها قد تعجز عن سداد الفوائد المفروضة عليها، نتيجة الديون، فضلاً عن أصل الدين المتراكم عليها، وهذا العجز المالي يساعد على سيطرة الدول الدائنة على الدول المدينة، والانهيار لها في كل شعوتها^(٢).

فكم أذل الربا شعوباً ودولاً كانت لها العزة والمنعة، فوقعت بسبب الربا في الدين، وتحت وطأة الأعداء^(٣)، ولقد وضع الغرب أنظمة الربا ليتيسر له الحصول على موارد الشرق، بأقل الأثمان، أو بغير ثمن، وكانت أنظمة العملات والفوائد من أدوات هذه القرصنة العالمية، إذ إنها لم تستهدف تحقيق أي خير، أو أية مصلحة، بل جاءت شاهدة بالتطبيق العملي بأن حكمة التحريم المطلق للربا بأنواعه قد

(١) أنواع الربا، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) مساوئ التعامل بالربا، محفوظ إبراهيم فرج، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٦١، يوليو، ١٩٨٨م، ص ٣٦.

(٣) الربا، صالح سالم النهام، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد ٦١٥، سبتمبر، ٢٠١٦م، ص ٣.

غابت عنا، فما من أمر أو نهي جاءت به الشريعة إلا وفيه مصلحة ظاهرة، قد يتعسر فهمها أحياناً، ولكنها حقيقة لا محالة^(١).

وقد اضطر النظام الربوي في الدول النامية إلى الاستدانة من الدول المتقدمة لأجل برامج التنمية، وقد حصلت هذه الدول على الديون بشروط ربوية، طبقاً للنظام الاقتصادي السائد، وبلغت الديون - بسبب السحر الربوي - مبلغاً اضطرت الدول المدينة إزاءها للاستدانة مرة أخرى لأجل دفع الفوائد على الديون الأساسية^(٢).

وخلاصة الأمر فالكثير من دول العالم الإسلامي بات مكبلاً بالديون وأعباء خدمتها، التي تقتطع أجزاء ضخمة من مواردها المالية، وهددت استقلالها الاقتصادي، وألجأتها إلى تطبيق برامج البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ للحد من مديونيتها؛ فأثرت سلباً في أهداف التنمية البشرية، من حيث تخفيض الدخل الحقيقية للأفراد، وانتشار البطالة، وتدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية^(٣).

(١) أنواع الربا، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) من أثار الربا في التنمية البشرية، صلاح نعمان العاني، وأسامة عبد المجيد العاني، وعبد المنعم الهيتي،

تنمية الرافدين، العراق، مج ٣٥، ١١٤٤، ٢٠١٣م، ص ١٨٩.

المبحث الخامس

الحد من زيادة الأعباء على المستهلكين والمطحونين
وذوي الطبقات الفقيرة

لا ريب في أن الربا عبء على المستهلك، فمنتجو السلع والخدمات عندما يقترضون بالفائدة فإنهم يضيفونها إلى تكاليف الإنتاج؛ مما يؤدي إلى رفع الأسعار، وبالتالي فإن المستهلك هو الذي يتحمل عبء الفائدة، كما أن الحكومة عندما تقترض من بيوت المال عند قيامها بالإصلاحات المختلفة فإنها تضطر إلى زيادة الضرائب؛ وبذلك يشترك كل فرد في دفع الجزية للمرابين^(١).

والمشكلة أن المرابي يبحث عن الربح الأكثر، وعمن يوفر له الربح الوفير، دونما تعب أو تفكير في نوعية المشاريع التي تدر عليه المال، فهو - منذ البداية - لا يخاف الله ﷻ، ولا يضع المنهج الديني شريكاً له في حياته، فهو لا يتقي الله ﷻ، ولا يبحث عن مشروعات مفيدة للمجتمع؛ ليستثمر ماله فيها، بل هو يوظف ماله في المشروعات الأكثر إداراً للربح، فتجده - مثلاً - يستثمر أمواله في المشاريع الفاسدة أخلاقياً، كنواصي القمار، والعهر، والفسق؛ لأنها قد تعطي فوائد أكثر من المشروعات الصناعية، والتجارية، وهذا ما يحدث فعلاً في المجتمعات الغربية^(٢).

والمستهلكون هم أشد تضرراً - في الغالب - بالربا الذي تقرضه البنوك، ويقرضه أصحاب رؤوس الأموال على أرباب الصناعة والتجارة، وعلى الحكومات؛ لأن التاجر والصانع المستقرض من البنك بفائدة سيسعى إلى زيادة ثمن بضاعته ومنتجاته؛ ليتمكن من أداء الفائدة المضروبة عليه من قبل البنك، أو المرابي، وليتوفر له جزء من الربح.

(١) أنواع الربا، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣٢.

والدولة كذلك إذا اقترضت مالا من البنك؛ لإقامة مشاريع فسوف تزيد من فرض الضرائب على أفراد المجتمع؛ لتتمكن من أداء الفائدة، فضرر الربا يكون على كل فرد، سواء تعاملت به الأفراد أو الأمم^(١).

إذن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين، وأصحاب الصناعات والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يقترضونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين، فهم يزيدونها في أثمان السلع الاستهلاكية، فيتوزع عبؤها على أهل الأرض؛ لتدخل في جيوب المرابين في النهاية، أما الديون التي تقترضها الحكومات من بيوت المال وصناديق النقد؛ لتقوم بالإصلاحات والمشروعات العمرانية؛ فإن رعاياها هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية كذلك؛ إذ إن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة؛ لتسدد منها هذه الديون وفوائدها، وبذلك يشترك كل فرد في دفع هذه الجزية للمرابين في نهاية المطاف، وقلما ينتهي الأمر عند هذا الحد، ولا يكون الاستعمار هو نهاية الديون، ثم تكون الحروب بسبب الاستعمار^(٢).

(١) الربا ومضاره، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٢) في ظلال القرآن، سيد قطب، (ت ١٣٨٥هـ)، دار الشروق، القاهرة، ط ١٧، ١٤١٢هـ، ١/٣٢١.

المبحث السادس

التخلص من الركود والكساد المحليين والعالميين

عندما ترتفع أثمان الأشياء ارتفاعاً كبيراً فإن الناس يقل إقبالهم على السلع والخدمات المرتفعة الأثمان، إما لعدم قدرتهم على دفع أثمانها، وإما لأنها ترهق ميزانيتهم، وإذا امتنع الناس عن الشراء كسدت البضائع في المخازن والأسواق، وعندها تقوم المصانع بتقليل إنتاجها خشية الخسائر فتستغني عن جزء كبير من موظفيها؛ لتخفيض نفقاتها، أو قد تستغني عن جميع عمالها وموظفيها، إذا توقف الإنتاج، كما حدث للكثير من شركات السيارات في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨م^(١).

يقول الدكتور عمر سليمان الأشقر: "إذا ارتفعت أثمان الأشياء ارتفاعاً عالياً فإن الناس يكفون عن الإقبال على السلع والخدمات المرتفعة الأثمان، إما لعدم قدرتهم على دفع أثمانها، أو لأنها ترهق ميزانيتهم، وإذا امتنع الناس عن الشراء كسدت البضائع في المخازن والمتاجر، وعند ذلك تقلل المصانع من الإنتاج، وقد تتوقف عنه، ولا بد - في هذه الحالة - من أن تستغني المصانع والشركات عن جزء من عمالها وموظفيها في حالة تخفيض إنتاجها، أو تستغني عن جميع عمالها وموظفيها إذا توقفت عن الإنتاج، فعند ذلك تكون الهزات الاقتصادية..."^(٢).

وليس هذا وحده هو كل ما للربا من جريرة، فإن قيام النظام الاقتصادي على الأساس الربوي يجعل العلاقة بين أصحاب الأموال وبين العاملين في التجارة والصناعة علاقة مقامرة ومشاكسة مستمرة، فإن المرابي يجتهد في الحصول على أكبر فائدة، ومن ثم يمسك المال حتى يزيد اضطراب التجارة والصناعة إليه، فيرفع سعر الفائدة، ويظل يرفع السعر حتى يجد العاملون في التجارة والصناعة أنه لا فائدة لهم من استخدام هذا المال؛ لأنه لا يُدر عليهم ما يوفون به الفائدة، ويفضل

(١) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ١/٦٢٢، ٦٢٣.

لهم منه شيء، عندئذ ينكمش حجم المال المستخدم في هذه المجالات التي تشتغل فيها الملايين، وتضيق المصانع دائرة إنتاجها، ويتعطل العمال؛ فتقل القدرة على الشراء^(١).

فالربا بما يحدثه في النفوس من أمراض، وبما يوجد في الاقتصاد من بلايا، وبما يصنعه من خلل، يصيب المجتمعات الإنسانية بالدمار^(٢)، كما أنه يفضي إلى استيلاء المرابين على ثروة المجتمع، مما يسبب الضعف في قوة شراء الجمهور، والكساد في صناعة البلاد، وتجارتها بصفة متصلة، حتى أنه لا يدع أخيراً للأفراد الرأسماليين أنفسهم مجالاً إلى تقلب ثروتهم المدخرة في عمل مثمر^(٣).

(١) في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٣٢١/١.

(٢) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ٦١٦/١.

(٣) أنواع الربا، مرجع سابق، ص ٢١.

المبحث السابع

القضاء على ظاهرة الطبقة المالية والمجتمعية وسوء توزيع الثروة

لبناء استقرار المجتمع الإسلامي وتقدمه

كان من نتائج انتشار الربا ظهور التفاوت بين الأفراد بعضهم عن بعض، وامتد ذلك إلى الأمم أيضاً، وأصبح هذا التفاوت بعيد البون، حتى غدا كأنه تناقض حاد بين فئات الناس، وراحت مشكلته الاقتصادية تشغل أذهان العالم، واهتمام الفلاسفة، ورجال الفكر والسياسة؛ للتوفيق بين مصالح الأفراد بعضهم مع بعض، والتوفيق بين مصالحهم وبين مصلحة المجتمع^(١).

فمن النتائج المترتبة على الربا سُوء توزيع الدخل، وذلك تثبيتاً لقاعدة حلقة الفقر المفرغة، فالذي يملك المال يستطيع الحصول على المزيد من المال، وبالتالي يزداد ثراءً، والذي لا يملك المال يبقى كما هو، يدور في حلقة الفقر المفرغة، وبالتالي زيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء^(٢).

يقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): "وفي الغالب لا يفعل ذلك إلا معدم محتاج؛ فإذا رأى أن المستحق يؤخر مطالبته، ويصبر عليه بزيادة يبذلها له تكلف بذلها؛ ليفتدي من أسر المطالبة والحبس، ويدافع من وقت إلى وقت، فيشتد ضرره، وتعظم مصيبتته، ويعلوه الدين، حتى يستغرق جميع موجوده، فيربو المال على المحتاج من غير نفع يحصل له، ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لأخيه، فيأكل مال أخيه بالباطل، ويحصل أخوه على غاية الضرر"^(٣).

(١) مع الدكتور نورالدين عتر في كتاب المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، نور الدين ضياء الدين عتر، التوعية الإسلامية، السعودية، س٧، ٦٤، ذو القعدة، ١٩٨١م، ص٤٩.

(٢) الربا، عبدالعزيز محمد صالح، مرجع سابق، ص٩٣.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ١٠٣/٢.

فمن خلال انتشار الربا نجد أنه يقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة تملك المال، وتراي به، ولا تعمل فهي عاطلة عن العمل، وهي طبقة (المرايين)، التي تستغل حاجة الطبقات الأخرى، وأفراد المجتمع، وعامة الشعب، وهي الطبقة الثرية المترفة في المجتمع، القائم على الرأسمالية والربا، وطبقة تعمل ليل نهار، ولا تملك المال، وتبذل كل جهدها، ولا يكفيها قوت يومها، وهي غالبية المجتمع^(١).

ومن نتائج الربا أنه بعد فترة تكون النتيجة أن المصرف يفضل التعامل مع هؤلاء الكبار بالفائدة الثابتة، فيساعد بذلك على دعم الشركات الكبيرة والعملاقة، المتعددة الجنسيات (الاحتكارات الكبرى)، وحرمان المشروعات المتوسطة، والصغيرة؛ ليعود الائتمان المصرفي في خدمة الأغنياء وحدهم^(٢).

وذلك من شأنه ارتفاع الأسعار؛ نتيجة عدم وجود متطلبات الأفراد، فتكثر الواردات، وتتضخم الميزانية العامة، وتتعلط المواهب، ويفتقد الطموح، وتظهر الفوارق الاجتماعية، وتتولد الكراهية، وتنتج الجرائم، وينقطع حبل المودة، ويكون التباغض والتدابير الذي من شأنه قتل الحيوية في جهاز الأمة، مما يعرضها للغزو الفكري والسياسي معا، فتكثر الانحرافات، وتنعدم الإنسانية، ويكون هناك تسبب في أموال الدولة، ويفقد الشعور والإحساس بالمسؤولية نحو المجتمعات، فتكون التجارة في المخدرات، وفيما هو فاسد في الأطعمة والأشربة^(٣).

وقد ثبت أن الربا أعظم عامل من عوامل تضخم الثروات، وتكدسها في أيدي فئة قليلة من البشر، وأنه سبب البلاء الذي حلّ بالأمم والجماعات؛ حيث كثرت المحن والفتن، وازدادت الثورات الداخلية^(٤).

(١) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) ربا القروض وأدلة تحريمه، رفيق يونس المصري، دار المكتبي، سوريا، ط ٢، ٢٠٠٩م، ص ٥٣.

(٣) مساوئ التعامل بالربا، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٤) روائع البيان تفسير آيات الأحكام، مرجع سابق، ١/ ٣٩٦.

قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ): "فالغالب أن المقرض يكون غنيًا، والمستقرض يكون فقيرًا، فالقول بتجويز عقد الربا تمكين للغني من أن يأخذ من الفقير الضعيف مالا زائدا، وذلك غير جائز"^(١)، فنتيجة الربا الحتمية هي تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس، وحرمان المجموع منها، رويدا رويدا، ووقوع الملايين تبعًا لذلك في العبودية^(٢).

ويقول الدكتور محمد عبدالله دراز: "ذلك أننا بهذه الوسيلة نزيد في توسيع المسافة، وتعميق الهوة بين طبقات الشعب، بتحويل مجرى الثروة، وتوجيهها إلى جهة واحدة معينة، بدلًا من أن نشجع المساواة في الفرص بين الجميع، وأن نقارب بين مستوى الأمة، حتى يكون أميل إلى التجانس، وأقرب إلى الوحدة"^(٣).

فإذا أصبح المال دُولة بين الأغنياء شقى أغنياء هذا البلد وفقراؤه، فالربا يركز المال في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع الواحد، ويحرم منه المجموع الكثيرة، وهذا خلل في توزيع المال^(٤)، فالنظام الربوي نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة، وقد بلغ من سوءه أن تنبه لعيوبه بعض أساتذة الاقتصاد الغربيين أنفسهم، وهم قد نشأوا في ظله، وأشربت عقولهم وثقافتهم تلك السموم التي بثها عصابات المال في كل فروع الثقافة والتصور والأخلاق، وفي مقدمة هؤلاء الأساتذة الذين يعيرون هذا النظام من الناحية الاقتصادية البحتة.

يقول (شاخت) مدير بنك الرايخ الألماني Reichs bank سابقًا: "إنه بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جدًا

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، مرجع سابق، ٧/٧٤.

(٢) فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) الربا في نظر القانون الإسلامي، محمد عبدالله دراز، رسالة الإسلام، مصر، يناير، ٤٩٦، ١٩٦٢ م، ص ٨٠.

(٤) الربا وأثره على المجتمع الإنساني، مرجع سابق، ١/٦٤.

من المرابين، ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية، بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد بالحساب الرياضي أن يصير إلى الذي يربح دائماً، وأن هذه النظرية في طريقها لتحقيق التكامل، فإن معظم مال الأرض الآن يملكه . ملكاً حقيقياً . بضعة ألوف، أما جميع الملاك وأصحاب المصانع الذين يستدينون من البنوك والعمال، وغيرهم فهم ليسوا سوى أُجراء يعملون لحساب أصحاب المال، ويجني ثمرة كدهم أولئك الألوف^(١).

ومن ثم فالمجتمع الذي يتعامل بالربا يصبح مجتمعاً مفككاً، لا يتساعد أفراده فيما بينهم، تعمه الطبقيّة، فالطبقات الغنية هي المسيطرة، والمتحكمة، وهي قليلة، بينما غالبية المجتمع من الطبقات المعدمة، فتتوسع الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا مجتمع لا استتباب لأمنه، مائل إلى التفكك، والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية، والمرابي فيه طُبع على البخل، وضيق اليد، وتحجر القلب، والعبودية للمال، والتكالب على المادة والدنيا^(٢).

ومن مظاهر سوء توزيع الثروة تسخير العمل لحساب رأس المال، حيث يقوم الإنتاج على عنصرين: العمل، والمال، والعمل هو الأساس الأول؛ لأنه هو الذي يوجد المال في الأصل، وموجب ذلك أن يتحمل كل من العنصرين نصيبه من الربح والخسارة، فإذا أشركنا صاحب المال في الربح، وجب أن يشترك في الخسارة النازلة، غير أن الفائدة تهدم هذا النظام الطبيعي، وتسخر العمل لحساب رأس المال؛ لأن المنتج . وهو المدين دائماً . يضمن للمرابي رأس ماله، ونصيبه من الربح، دون أن يشارك هذا الأخير في الخسارة النازلة^(٣).

(١) في ظلال القرآن ، مرجع سابق، ٣٢١/١.

(٢) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، فتحي السيد لاشين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٩٠م، ص ٢٧٧.

والنتيجة الحتمية من التعامل بالربا مزيد من التباين بين الدخل الدنيا، والدخول العليا لأفراد المجتمع، الأمر الذي يحتم على صانعي السياسات الاقتصادية في عالمنا الإسلامي أن يراجعوا مواقفهم من التعامل بهذا الداء المحرم شرعا، والذي أصبحت آثاره التوزيعية الضارة حقيقة علمية ثابتة، وقابلة للتعميم، تحت مختلف الظروف الاقتصادية السائدة في عالمنا المعاصر^(١).

(١) الآثار التوزيعية لربا الدين العام الممول بالضريبة، اختبار حساسية النتائج، فريد بشير طاهر، بوعلام ابن جيلالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، س ١١، ع ٣، ٤٤، ١٩٩٧م، ص ١٧٢.

المبحث الثامن

التوجه نحو المشروعات المنتجة والاستثمارية

في ظل اقتصاد حقيقي

الربا يعني أن المال يوَلد المال من دون الدخول في الأعمال الإنتاجية، أو الاستثمارية، فالمرابي يبحث عن الربح، دونما تعب، أو عمل، بل بإقراض ماله، وانتظار العوائد الربوية، كما تفعل البنوك وملاكها، مما يعني تعطيل جهود فئة كبيرة من المجتمع، وبالمقابل فإن العمل ينتج المال، مما يعني أن صاحب العمل استفاد، وكذلك المجتمع استفاد من خلال ما ينتج، فإذا طرحت هذه المواد أو المنتجات والخدمات انخفضت الأسعار، لأن توافر المواد يخفض سعرها، وإذا انخفض السعر اتسعت شريحة المستفيدين؛ وبالتالي يعم الرخاء، أما إذا ارتفعت الأسعار فالبضائع تتكدس في المستودعات؛ مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، والاستغناء عن العمال، فتزداد البطالة^(١).

قال الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ): "فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا حَرَّمَ الرِّبَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَمْنَعُ النَّاسَ عَنِ الْإِشْتِغَالِ بِالْمَكَاسِبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّرْهِمِ إِذَا تَمَكَّنَ بِوَسْطَةِ عَقْدِ الرِّبَا مِنْ تَحْصِيلِ الدَّرْهِمِ الزَّائِدِ نَقْدًا كَانَ أَوْ نَسِئَةً خَفَّ عَلَيْهِ اِكْتِسَابُ وَجْهِ الْمَعِيشَةِ، فَلَا يَكَادُ يَتَحَمَّلُ مَشَقَّةَ الْكَسْبِ، وَالتَّجَارَةَ، وَالصَّنَاعَاتِ الشَّاقَّةَ، وَذَلِكَ يَفْضِي إِلَى انْقِطَاعِ مَنَافِعِ الْخَلْقِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ مَصَالِحَ الْعَالَمِ لَا تَنْتَظِمُ إِلَّا بِالتَّجَارَاتِ، وَالحَرْفِ، وَالصَّنَاعَاتِ، وَالعِمَارَاتِ"^(٢).

(١) آفة العصر الربا، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، مرجع سابق، ٧/٧٤.

ويقول الشيخ ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ): "وَإِذَا جَرَى الرَّسْمُ بِاسْتِنْمَاءِ الْمَالِ بِحَدِّ الْوَجْهِ (الربا) أَفْضَى إِلَى تَرْكِ الزَّرَاعَاتِ وَالصَّنَاعَاتِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الْمَكَّاسِبِ"^(١).

إن روح الربا الذي أشاعه اليهود في العالم، وهي أن يلد المال وحده، دون أن يبذل صاحبه جهداً، أو يخاطر في مشاركة، يتحمل فيها المسؤولية مع الطرف العامل، فيتقاسمان المغرم والمغتم جميعاً، إن كل ما عليه الألف لتعود إليه ألقاً ومائة أو أكثر، بحسب الاتفاق، ولا يهمه ربح الآخر أم خسر، أي: أن ماله ينمو ويتزايد عامًا بعد عام، دون مخاطرة، وهذا ما يرفضه الإسلام؛ لأنه ضد العدالة، فلأن العدالة المحكمة توجب أن يكون المال والعمل شريكين، متضامنين، متكاملين، لا يعطي أحدهما امتيازًا على الآخر^(٢).

ومن ثم فإن إلغاء الفائدة سيكون دافعاً قوياً للاستثمار، وذلك لكون أسعار الفائدة العالية تعوق الاستثمار؛ لأن تكاليف الفائدة تنزل من الأرباح، مما يؤثر على ربح المشروع المستثمر فيه، لذا فإن خلق مناخ استثماري إيجابي يتطلب الحفاظ الدائم على العدالة، وعلى التوازن بين المدخرين، والمستثمرين، وإلغاء الفائدة يؤمن ذلك^(٣).

فالأساس الحقيقي للاقتصاد هو العمل، فالمادة الخام في ذاتها لا قيمة لها، ولكن العمل هو الذي يعطيها القيمة، ولهذا فإن العمل يعد سلعة تباع وتشتري، والعامل الفرد ضعيف أمام صاحب رأس المال أو صاحب المصنع^(٤).

(١) حجة الله البالغة، مرجع سابق، ١٦٥/٢.

(٢) فوائد البنوك هي الربا الحرام، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) تأثير إلغاء الفائدة على الاقتصاد الإسلامي، أشرف محمد عبد السلام محمد، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ٥١٤.

(٤) الربا وخراب الدنيا، مرجع سابق، ص ٢٣.

فالمال لا يلد المال بذاته، والنقود لا تلد نقودًا، إنما ينمو المال بالعمل وبذل الجهد، والإسلام لا يحرم على الناس أن يملكوا المال، ويستكثروا منه، مادام يؤخذ من حله، وينفق في حقه، فالمال الصالح هو الذي يكتسب من حلال، وينفق بالحلال، أي: بالعمل النافع المشروع، إما بنفسه، أو بمشاركة غيره، وبهذا شرع الإسلام تعاون رأس المال والعمل لمصلحة الطرفين، ومصلحة المجتمع أيضًا، ومقتضى هذه المشاركة أن يتحمل الطرفان النتيجة، أيا كانت، ربحًا أو خسارة، فإن كان الربح كثيرًا كان بينهما على ما اتفقا عليه، وإن قل الربح فنصيبهما معًا بنفس النسبة، وإن كانت الخسارة أصابت كلا منهما: رب المال في ماله، والعامل في جهده وتعبه^(١).

وخلاصة القول فإن لعنة الربا وبلاءاته وشروبه تلاحق الشعوب والأمم التي تعتمد عليه في سياساتها المالية، وأنشطتها الاقتصادية، ولا أدل على ذلك من الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة بين الفينة والفينة، والاضطرابات المجتمعية التي تؤرق مضاجع الشعوب.

(١) فوائد البنوك هي الربا الحرام، مرجع سابق، ص ٣٨.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

■ الربا اعتداء مغلف على المال، وأكل لأموال الناس بالباطل، واستغلال لحاجة المحتاج، وكلما اتسعت دائرته عظم خطره، واستشرى ضرره؛ لأنه يتجاوز نطاق الفرد إلى امتصاص أموال الأمة، وتكبير اقتصادها، والسيطرة على قدراتها وإمكاناتها.

■ تعطيل النقود عن وظائفها واتخاذها محلاً للمتاجرة بها، دون أن ينتقل بواسطتها سلع أو خدمات، معناه تعطيل لهذه النقود، وبالتالي تضيق للمبادلات الحقيقية في المجتمع، وعرقلة للإنتاج، وزيادة البطالة، أما توجيه النقود إلى وظيفتها الحقيقية، فمعناه زيادة سرعة دوراتها، وزيادة عدد مرات انتقالها من شخص إلى آخر، وبالتالي زيادة حجم المبادلات، وزيادة للتشغيل والعمالة، ومن ثم زيادة للإنتاج.

■ الفائدة على رأس المال تكلفة الانتظار، وليست تكلفة التقلب والمخاطرة، وهي استغلال لجهد الناس، وجزاء من غير بذل جهد، وهذا يخالف قاعدة (العُثم بالعُثم).

■ الربا هو فائض القيمة الذي يأكله القوي دون مبرر، والكسب الحبيث المحرم، والسحت الذي لا ضير فيه، ولا بركة منه، بل يجلب الضرر والنقيصة في الدنيا، وما كان تحريمه لأجل التحريم فحسب، وإنما لما يترتب على التعامل به من المضار المختلفة، فالتشريع الإسلامي يجري على ألا يُحرم شيئاً إلا لأنه ضار في نفسه، أو لغلبة ضرره، وللربا مضار تحققت في الواقع العملي.

■ التمويل عن طريق الفائدة هو الأب الحقيقي للتضخم، فكلما ارتفعت الفائدة تدهور النقد، فالفائدة العالية تدمر النقود، والفائدة تعد عالية إذا زادت عن معدل الإنتاجية في المجتمع، وكل زيادة في الفوائد عن معدل الزيادة في الإنتاجية معناه حقن التضخم بمزيد من الجرعات المنشطة.

■ حظر الربا منهج أصيل للتخلص من الركود والكساد، فعندما ترتفع أثمان الأشياء ارتفاعاً كبيراً فإن الناس يقل إقبالهم على السلع والخدمات المرتفعة الأثمان، إما لعدم قدرتهم على دفع أثمانها، أو لأنها ترهق ميزانيتهم، وإذا امتنع الناس عن الشراء كسدت البضائع في المخازن والأسواق، وعندها تقوم المصانع بتقليل إنتاجها لخوف الخسائر، فتستغني عن جزء كبير من موظفيها؛ لتخفيض نفقاتها، أو قد تستغني عن جميع عمالها وموظفيها.

■ الربا يجمع أموال الأمة في يد طبقة معينة، تتحكم في رقاب الناس، واقتصاد البلاد، وهو خلاف مبدأ شمول الثروة كل أفراد المجتمع، وحظر الربا طريق مباشر للتخلص من ظاهرة الطبقية المالية والمجتمعية وسوء توزيع الثروة؛ لبناء استقرار المجتمع الإسلامي وتقديمه.

■ إلغاء الفائدة سيكون دافعاً قوياً للاستثمار، وذلك لكون أسعار الفائدة العالية تعوق الاستثمار؛ لأن تكاليف الفائدة تنزل من الأرباح، مما يؤثر على ربح المشروع المستثمر فيه، لذا فإن خلق مناخ استثماري إيجابي يتطلب الحفاظ الدائم على العدالة، وعلى التوازن بين المدخرين، والمستثمرين، وإلغاء الفائدة يؤمن ذلك.

■ يتسبب الربا في انتشار البطالة؛ وذلك لأن أصحاب الأموال يفضلون أموالهم بالربا على استثمارها في إقامة مشروعات صناعية، أو زراعية، أو تجارية، وهذا

من نشأته التقليل من فرص العمل، فنتشر البطالة في المجتمعات التي يسود فيها التعامل الربوي.

■ للربا تأثير سيء على اقتصاد المجتمع الذي ينتشر فيه، فهو يصرف أصحاب الأموال عن استثمار أموالهم في المشروعات المفيدة للمجتمع، ويوسع دائرة البطالة، ويسبب ارتفاع الأسعار، ويؤثر على قوى العاملين المقترضين؛ حيث يرون أن ما سيكسبونه بعرق جبينهم سيسلبه المرابون الظالمون، فتقل رغبتهم في العمل، ومن ثم يخفض إنتاجهم، وإنتاج المجتمع الذي يعيشون فيه.

ثانياً: التوصيات:

■ إن لم يبذل المخلصون من الاقتصاديين المسلمين غاية جهدهم المركز والمستمر في توضيح الحكمة الإلهية السامية التي استدعت التهديد بإعلان حرب الله ورسوله على المجتمع الذي يقيم معاملاته على النظام الربوي فستظل قضية الربا قائمة؛ لأن ما يعلنه الفقهاء من عطل خلف تحريم الربا ما يزال لا يرتقي بعد إلى حد إلجام المكابرين.

■ لا بد أن يعمل القائمون على رأس الجهاز المصرفي الإسلامي في كل أنحاء العالم - كل في مكانه - على تطبيق الأعمال المصرفية الخالية من الربا، وأن يزنونها بميزانها الصحيح طبقاً؛ لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، وليس تطبيقاً صورياً، يشوبه الربا، وتكتنفه الشبهات؛ لجمع أكبر عدد من المتعاملين الذين لا يحبون التعامل بالربا.

■ ضرورة تحسين الصورة المغلوطة التي يشيعها البعض عن المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتصحيح اعتقاد بعضهم أن المصارف الربوية ضرورة لا بد منها في هذا العصر، ودحض دعوة بعض العلمانيين بأن تحكيم

الشرعية الإسلامية في المعاملات المصرفية مظهر من مظاهر التأخر والجمود والرجعية.

- الابتعاد عن الفتاوى المشبوهة، والاجتهادات الفردية، والآراء الشاذة الخارجة عن نصوص الإجماع، والتي تبيح الربا، أو تسهله، أو تقسمه لأنواع مباحة، وأخرى غير مباحة؛ لتخدم بذلك أهدافاً سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها.
- لا بد من زيادة الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي، والذي يهتم بإنتاج السلع والخدمات فعلياً بدلاً من ذلك الجزء المعني بالشراء والبيع في الأسواق المالية، والذي يكون مرتعاً خصباً للأزمات المالية والاقتصادية الكبرى، والضائقات المالية العالمية، والتقلبات الاقتصادية الجائحة.

فهرس المصادر والمراجع

- الآثار الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والتربوية للمعاملات الربوية،
خلف سليم سليم القرشي، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس ،
السعودية، ١١٤، ج١، فبراير، ٢٠١١م.
- الآثار التوزيعية لربا الدين العام الممول بالضريبة، اختبار حساسية النتائج،
فريد بشير طاهر، بوعلام ابن جيلالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات
التجارية، مصر، س١١، ع٣، ١٩٩٧م.
- آثار الربا الاقتصادية، عبدالمجيد عبدالله عبدالمجيد دية، مجلة الشريعة والدراسات
الإسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، مج٢٤، العدد٧٦، مارس،
٢٠٠٩م.
- آفة العصر الربا، آندي حجازي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف
والشئون الإسلامية، الكويت، سبتمبر/ ذو القعدة، العدد(٦١٥)، ٢٠١٦م.
- آيات الربا: دلالات وأحكام، فريد بن مصطفى السلطان، مؤتة للبحوث
والدراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج١٧، ع٣، ٢٠٠٢م.
- أحكام الربا، صلاح نجيب الدق، مجلة التوحيد، القاهرة، س٣٨، ع٤٤٩٤،
٢٠٠٩م.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، طبعة دار الشعب، القاهرة.
- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: أسبابها وإمكانية تجنبها من منظور
اقتصادي إسلامي، رياض المومني، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية
والاقتصادية العالمية من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية
العالمية، عمان الأردن، ١-٢ ديسمبر، ٢٠١٠م.
- الإعجاز الاقتصادي: حكمة تحريم الربا كنموذج، فردوس هاشم عبد
المشهداني، (بدون بيانات نشر).

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، حسين شحاتة، دار النشر للجامعات، ط ٢، ٢٠١٣م.
- اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، فؤاد هاشم عوض، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- اقتصاديات النقود، عبد الرحمن يسري أحمد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩م.
- اقتصاديات النقود، فؤاد مرسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣م.
- اقتصاديات ربا الفضل: نحو نموذج تحليلي موحد لأنواع الربا، سامي بن إبراهيم السويلم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، مج ٢٩، ٣٤، أكتوبر، ٢٠١٦م.
- أنواع الربا: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الشثري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٠٤هـ.
- أنواع الربا، جهاد عبد الله حسين أبو عويمر، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ٦٢٤، محرم، ١٩٨٨م.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم بن عبد الله بن علي القونوي (ت ٩٧٨هـ)، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- بحث في الربا: أنواعه وأحكامه، عبد الكريم الخطيب، أضواء الشريعة، السعودية، ٥٤، ١٩٧٤م.

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، ضبطه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- بحوث في الربا، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، عاشور عبد الجواد، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ٢، ١٩٩٢م.
- البناية في شرح الهداية، محمد بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠م.
- تأثير إلغاء الفائدة على الاقتصاد الإسلامي، أشرف محمد عبد السلام محمد، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الملّقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، دار الهداية، (د.ت).
- تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٩٠م.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان الزيلعي، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- تحريم التعامل بالربا، محمد كمال فراج، مجلة التوحيد، القاهرة، ٦٤، جمادي الآخرة، ١٩٨٢م.
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب)، سليمان بن محمد البجيرمي (ت ١٢٢١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

- التدابير الواقية من الربا في الإسلام، فضل إلهي بن شيخ ظهور إلهي، رسالة
دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، السعودية، ١٤٠٥هـ.
- التضخم المالي، غازي حسين عناية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،
٢٠٠٠م.
- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير بن يزيد
الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١،
٢٠٠١م.
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- تقويم الربا، محمود عارف وهبة، مجلة المسلم المعاصر، مصر، صفر - يناير،
٢٥٤، ١٩٨١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، عالم
الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن معظم بن منصور المعروف بـ «ولي
الله الدهلوي» (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط ١،
٢٠٠٥م.
- دراسة تاريخية لنشأة الربا، أحمد حسن رضوان، مجلة البنوك الإسلامية، مصر،
٦١٤، يوليو، ١٩٨٨م.

- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- دور النظرة الإسلامية للربا في الوقاية من الأزمات الاقتصادية، إحسان سمارة، (بدون بيانات نشر).
- الربا آثام وأضرار، إبراهيم بن محمد الحقييل، مجلة البيان، لندن، ع ١٦٦، سبتمبر، ٢٠٠١م.
- ربا الجاهلية والفائدة، نوري عبد الرسول الخاقاني، مجلة مركز دراسات الكوفة - العراق، ع ٣٤، ٢٠١١م.
- ربا القروض وأدلة تحريمه، رفيق يونس المصري، دار المكتبي، سوريا، ط ٢، ٢٠٠٩م.
- الربا بين الفقهاء والاقتصاديين، أحمد النجار، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٤٩، أغسطس، ١٩٨٦م.
- الربا حدوده وموقف الإسلام منه، أحمد جاب الله شلبي، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد (٩)، ١٩٨٠م.
- الربا في الإسلام، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ع ٥٠، أكتوبر، ١٩٨٦م.
- الربا في نظر القانون الإسلامي، محمد عبدالله دراز، رسالة الإسلام، مصر، يناير، ٤٩٤، ١٩٦٢م.
- الربا من البيوع الفاسدة، هيئة التحرير، مجلة العدل، السعودية، مج ٤، ع ١٣، ٢٠٠٢م، ص ١٩٠.
- الربا وآثاره الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مختلف الديانات المؤمنة والكافرة، فاضل عياش الحمود، مجلة دراسات يمنية، العدد ٨٠.

- الربا وأثره على المجتمع الإنساني، عمر سليمان الأشقر، ضمن كتاب: بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، دار النفائس، الأردن، ط ١، ١٩٩٩م.
- الربا وآكلوه، عبد الفتاح أحمد الفاوي، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ع ٢٣٧٤، يونيو، ١٩٨٤م.
- الربا والأزمة المالية، هيئة التحرير، مجلة الإصلاح، دار الفضيلة، الجزائر، مج ٢، ١١٤، سبتمبر - أكتوبر، ٢٠٠٨م.
- الربا وخراب الدنيا، حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦م، ص ٧٥.
- الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، فتحي السيد لاشين، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، سنة ١٩٩٠م.
- الربا ومضاره، عبدالعزيز بن علي بن عزيز الغامدي، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، أبها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ع ١٤، ١٩٧٨م.
- الربا: أضراره وآثاره في ضوء الكتاب والسنة، سعيد بن علي بن وهف القحطاني، تقديم: صالح الفوزان، مؤسسة الجريسي، الرياض.
- الربا: صورته ومضاره، عبدالجليل شلي، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، ع ٥٩٤، رجب، ١٩٨٨م.
- الربا، حسن جعفر الحفيان، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، ع ٧٤٤، مايو، ٢٠١٤م.
- الربا، صالح بن فوزان الفوزان، مجلة أضواء الشريعة، السعودية، ع ١٠٤، ١٩٧٩م.
- الربا، صالح سالم النهام، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد ٦١٥، سبتمبر، ٢٠١٦م.

- الربا، عبدالعزيز محمد صالح، هدي الإسلام، الأردن، مج ٣٧، ع ٢٠١، ١٩٩٢م.
- الربا، محمود مفتاح، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر، العدد ٣، ١٩٨٥م.
- الربا، وفاء عيد المجاورة، هدي الإسلام، الأردن، مج ٥٥، العدد ٢، ٢٠١١م.
- رد المختار على الدر المختار، محمد أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- رعاية المصلحة والحكمة في تشريع نبي الرحمة ﷺ، محمد طاهر حكيم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤، ١٤٢٢هـ.
- روائع البيان تفسير آيات الأحكام، محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، دمشق، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط ٣، ١٩٨٠م.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
- الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- سياسة معدل الفائدة الصغرى ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، أحمد مهدي بلوافي، عبدالرزاق سعيد بلعباس، دراسات اقتصاديه إسلامية، السعودية، مج ١٦، ٢٤، ٢٠١٠م.
- شرح القواعد الفقهية، أحمد محمد الزرقا، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ.
- الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا، دار الكتاب العربي، (د.ت).

- علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أحمد حويتي وآخرون، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨م.
- العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والربا في: إعجاز القرآن الكريم في تشريع تحريم الربا وتوظيفه في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، رفعت السيد العوضي، (بدون بيانات نشر).
- العلة الاقتصادية لتحريم ربا النسئئة والفضل، عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، م٢٥، ٢٤، ٢٠١٢م.
- علة ربا الفضل، نور الدين العتر، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، س١٠، ١١٦٤، ١٩٧٤م.
- الفرق بين البيع والربا في الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، ج١٠.
- فساد نظام الربا في الاقتصاد العالمي، أنور الجندي، دار الأنصار، القاهرة، (د.ت).
- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبه بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر، سورية، (د.ت).
- فوائد البنوك هي الربا الحرام، يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم الشاربي (ت١٣٨٥هـ)، دار الشروق، القاهرة، ط١٧، ١٤١٢هـ.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، سعدي أبو حبيب، دار الفكر، سورية، ط٢، ١٩٨٨م.

- كارثة الفائدة، فرايهرفون بيتمان، ترجمة: أحمد النجار، دار الغد العربي، القاهرة، (د.ت).
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار الهلال، (د.ت).
- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب الغنيمي الدمشقي الميداني (ت ١٢٩٨هـ)، حققه وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ت).
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- لعبة النقود الدولية، روبرت ألبير، ترجمة: عماد عبد الرؤوف، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).
- لماذا حرم الله الربا، مجد الدين عزام، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٥٩، رجب، ١٩٨٨م.
- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٣م.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥م.
- المجموع، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النوري (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ.
- المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

- مساوى التعامل بالربا، محفوظ إبراهيم فرج، مجلة البنوك الإسلامية، مصر، العدد ٦١، يوليو، ١٩٨٨م.
- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- مع الدكتور نور الدين عتر في كتاب المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام، نور الدين ضياء الدين عتر، التوعية الإسلامية، السعودية، س٧، ٦٤، ذو القعدة، ١٩٨١م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيسي، دار النفائس، ط٢، ١٩٨٨م.
- معجم مصطلحات الاقتصاد والمال (إنجليزي - عربي)، نبيه غطاس، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.
- المغني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٨م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية، دمشق، وبيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- من آثار الربا في التنمية البشرية، صلاح نعمان العاني، وأسامة عبد المجيد العاني، وعبد المنعم الهيبي، تنمية الرافدين، العراق، مج٣٥، ١١٤٤، ٢٠١٣م.
- الموسوعة الاقتصادية، حسين عمر، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٢م.

- الموسوعة الاقتصادية، راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٧١ م.
- موقف الإسلام من الربا، محمد عبد الله هاشم، التوعية الإسلامية، السعودية، ١٤، ١٩٨٠ م.
- النظام الاقتصادي في الإسلام، تقي الدين النبهاني، دار الأمة، بيروت، ط ٦، ٢٠٠٤ م.
- نظرات اقتصادية في حكمة تحريم الربا الحفي، كمال خطاب، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٩٩ م.
- النقود والبنوك والتجارة الخارجية، جلال القصاص، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، محمد بن عبد الكريم بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩ م.
- وضع الربا في البناء الاقتصادي، عيسى عبده، دار الاعتصام، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧ م.

